

# تقرير الهيئة السورية للعدالة الانتقالية

عن

## السجون السورية وأوضاع السجناء فيها

*Syrian Commission for  
Transitional Justice*

## المحتويات

- 3 - .....السجون على الصعيد الدولي.
- 7 - ..... أهم المعايير المتبعة في مجال حقوق السجناء.
- 8 - .....السجون في سوريا.
- 9 - ..... لمحة عن القوانين الناظمة للسجون داخل البلاد.
- 10 - .....تبعية السجون.
- 11 - .....تصنيف السجناء.
- 12 - .....التعذيب و استعمال القسوة.
- 16 - .....الخدمات في السجون السورية.
- 21 - .....حراس و مسؤولي السجون وانتشار الفساد والرشوة.
- 22 - .....فـ. الرقابة على السجون.
- 22 - ..... دور الجمعيات الأهلية و منظمات حقوق الإنسان في الرقابة على السجون.
- 24 - ..... نماذج عن السجون السورية.
- 24 - ..... أولاً : السجون المدنية.
- 24 - ..... سجن حلب المركزي.
- 25 - ..... أبرز الأحداث.
- 25 - ..... الاستعصاء الأول.
- 27 - ..... الاستعصاء الثاني.
- 27 - ..... في ظل الجوع والمرض.
- 29 - ..... سجن دمشق المركزي في عدرا.
- 29 - ..... الموقع والبناء.
- 39 - ..... ثانياً : السجون العسكرية.
- 39 - ..... سجن صيدنايا المركزي.
- 41 - ..... أوضاع السجن والسجناء قبيل الأحداث.
- 47 - ..... ثالثاً : السجون الأمنية.
- 47 - ..... فرع فلسطين.
- 49 - ..... فرع مطار المزة العسكري.
- 53 - ..... فرع المداهمة (215).
- 57 - ..... المراجع.

## السجون على الصعيد الدولي

لقد اهتمت منظمات المجتمع الدولي بأوضاع السجون وأجبرت المؤسسات الدولية الرسمية عبر نضال طويل على تبني معاهدات واتفاقيات تهدف إلى تحسين شروط السجن وتوفير الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية، ففي جنيف عام 1872 تم تنظيم مؤتمر بمشاركة عشرين دولة ، نوقشت فيه مشكلات إدارة السجون ومعاملة السجناء بغية وضع مبادئ موحدة تؤسس لنظام سليم للسجون وتم إنشاء منظمة دولية تهتم بالسجون و السجناء في عواصم الدول العشرين التي حضرت .

ثم توالى المؤتمرات الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة ومعاملة السجناء منذ عام 1885 ، ولقد كان لمؤتمر لندن الدولي التاسع الذي عقد في عام 1925 وبعض المؤتمرات اللاحقة، و صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان في عام 1948 الدور الأبرز في وضع قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء والتي أقرت في مؤتمر جنيف الذي عقد في العام 1955، وبعد إقرار القواعد تمت دعوة الحكومات لوضعها موضع التنفيذ والتطبيق<sup>1</sup>.

وقد تمت المصادقة على القواعد النموذجية في حدها الأدنى لمعاملة السجناء في مؤتمر جنيف عام 1959 . ثم تلا ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 المقرر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) في 16 كانون/ ديسمبر 1966 والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وعمل به في 23 آذار/مارس 1976، ومن أهم ما جاء فيه .

1. يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصلية في الشخص.

2. أ. يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية .

جامعة منيسوتا

مكتبة حقوق الانسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية):مجموعة صكوك دولية "المجلد الأول"الأمم المتحدة، نيويورك1993.

ب . يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحاولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

3. يجب أن يراعي نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

وقد انضمت سوريا الى هذا العهد الذي يؤكد في مادته العاشرة على ضرورة معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني وضرورة مراعاة نظام السجون معاملة السجناء معاملة يكون الغرض الأساسي منها إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي .

ومن جهة أخرى ...

تمّ إقرار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1984 بحيث كان تاريخ بدء النفاذ في 26 حزيران/يونيه 1987, وقد جاءت الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب لتؤكد على أن تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي ، وتمنع الاتفاقية التدرع بالظروف الاستثنائية وحالات الحرب والطوارئ ، وعدم الاستقرار السياسي مبرراً لممارسة التعذيب .

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء في 14 كانون الأول 1990 بموجب القرار رقم 111/45 , ومن أهم ما جاء في تلك المبادئ :

- 1 . يعامل كل السجناء بما يلزم من الاحترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر .
- 2 . لا يجوز التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر .
- 3 . احترام المعتقدات الدينية والمبادئ الثقافية للفئة التي ينتمي إليها السجناء .

4 . تضطلع السجون بمسؤوليتها عن حبس السجناء وحماية المجتمع من الجريمة بشكل يتوافق مع الأهداف الاجتماعية الأخرى للدولة ومسؤولياتها الأساسية بتعزيز رفاه المجتمع.

5 . باستثناء القيود التي تقتضيها عملية السجن، يحتفظ كل السجناء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

6 . يحق لكل السجناء أن يشاركوا في الأنشطة الثقافية والتربوية الرامية إلى النمو الكامل للشخصية البشرية.

7 . يجب العمل على إلغاء عقوبة الحبس الانفرادي أو الحد من استخدامها .

8 . ينبغي تهيئة الظروف التي تمكن السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور ييسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في بلدهم ويتيح لهم أن يساهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم مالياً.

9 . ينبغي أن توفر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

10 . ينبغي العمل، بمشاركة ومعاونة المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الضحايا، على تهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن هناك بعض النصوص والاتفاقيات الأخرى التي اعتنت بمسألة السجون وحماية حقوق السجناء ومنها :

• نصت المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه

( لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو

الخطيرة بالكرامة )

كما تؤكد المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حظر التعذيب وتجريمه وتؤكد المادة العاشرة منه على معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تصب في إطار احترام الكرامة المؤصلة في الشخص الإنساني وأن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم

ودمجهم في محيطهم المجتمعي , كما أكدت المادة الرابعة من العهد على عدم التذرع بالأوضاع الاستثنائية وحالات الطوارئ في ممارسة جرم التعذيب دون أي تمييز بين كافة المواطنين أياً كان عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم وقد ذهبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أبعد من ذلك في تعليقها عام 16/7 على المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث تؤكد بأنه ليس كافياً لتنفيذ هذه المادة حظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو جعله جريمة , وبما أن هذه الحالات من الانتهاكات تحدث، ينبغي على الدول ضمان الحماية الفعالة عبر آلية ما للإشراف<sup>2</sup>.

- مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين لا سيما الأطباء في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1982 .
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984
- قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة قضاء الأحداث، قواعد بكين لعام 1985
- مجموعة المبادئ الخاصة بحماية كل السجناء الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن لعام 1988 - قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) لعام 1990
- الإعلان الأممي المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 1992
- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، مؤتمر هافانا لعام 1990
- المبادئ التوجيهية التي أقرها مؤتمر هافانا بشأن دور أعضاء النيابة ودور المحامين في منع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام 1990 .

جامعة منيسوتا

مكتبة حقوق الإنسان

<sup>2</sup> مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لعام 1979 اعتمدت ونشرت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة /1993 رقم الصفحة 436

## أهم المعايير المتبعة في مجال حقوق السجناء

1- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام 1955 حيث أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه 223ج - و 24 المؤرخ في يوليو 1957 و 2076د - 162 المؤرخ في 13/ مايو 1977 ويؤكد هذا المعيار على حق السجناء في التمتع بالكرامة الإنسانية الأصيلة وبكل ما يتفرع عنها من حقوق كما يؤكد على حق السجناء في الحصول على الانتصاف القضائي العادل.

2- المؤتمر الحادي عشر للأمم المتحدة الخاص بمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي انعقد في بانكوك عام 2005 والذي أكد على :

- منع ضرب النزلاء أو تعذيبهم أو استعمال الشدة معهم
- منع إهانة النزلاء بأي شكل من أشكال الإهانة سواء باللفظ أو الفعل أو الإشارة
- منع تشغيل النزلاء في أعمال مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية
- توفير الرعاية الصحية والطبية والأدوية للنزلاء, ونقل من يحتاج منهم للمستشفيات المختلفة إن لزم الأمر وحسب ما يوصي به طبيب المؤسسة
- توفير الغذاء والشراب الصحي والمناسب
- توفير الأمانة والسلامة
- ضمان حق الشكوى والمتابعة الجدية لها

- توفير وسائل الاتصال للنزلاء بذويهم ومحاميهم

- تزويد النزلاء بالمعلومات الكافية والواضحة عن حقوقه و واجباته في السجن

- مراعاة قواعد تصنيف النزلاء , ووضع كل واحد منهم في المكان الذي يتلاءم مع فئته

الجريمة أو صنفه أو مدة عقوبته أو سنّه

## السجون في سوريا

كثيرة جداً هي السجون في سوريا ، فلكل محافظة من محافظات الأربعة عشر سجنها الخاص إضافة إلى أن كل مدينة كبيرة لديها سجن خاص ، كما أن الأفرع الأمنية المختلفة تملك معتقلات ومراكز توقيف تعد الأسوأ قياساً إلى كافة السجون في البلاد.

للسجون السورية سمات خاصة بها ، تختلف من سجن إلى آخر، إلا أنها تشترك فيما بينها من حيث أساليب التعذيب وأنواع العقاب المختلفة ، لقد ذهب بعض الكتاب السوريين إلى الكتابة عن واقع المعتقلين والسجناء داخل هذه السجون، مما مهد لتأسيس نوع جديد من الأدب يسمى أدب السجون في سوريا وقد اتضحت هذه الصورة في فترة الاحتجاجات في سوريا والتي انطلقت في 2011 ، فإن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا تتم بعيداً عن الأنظار، خلف أسوار أماكن الاحتجاز ، حيث يحتجز رجال الأمن ويعذبون عشرات الآلاف من السوريين . من المستحيل تقدير أعداد المحتجزين بدقة، حيث يندر وصول أي شخص من الخارج إلى الأماكن التي يوضع فيها المحتجزين، بمعزل عن العالم الخارجي.

الكثير من هؤلاء معتقلون سياسيون، تم استهدافهم لا لشيء إلا لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي ، أو لمساعدة آخرين على ممارسة تلك الحقوق .

يتولى رجال المخابرات استجواب المحتجزين ، وكثيراً ما يحتجزونهم طوال شهور دون توجيه أي اتهام، ويعرضونهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وينعزل كثيرون منهم تماماً عن العالم، عاجزين عن التواصل مع ذويهم أو مع محام .

تتألف أجهزة الأمن والمخابرات السورية من أربع فروع مختلفة ومستقلة عن بعضها ، كل منها له قيادته الخاصة ويعمل بشكل مستقل عن الفروع الأخرى ، وهذه الفروع هي : أمن الدولة أو

رديف مصطفى: أوراق كتبت في وعن السجن-السجون السورية نظامها وواقع معاملة السجناء فيها (4/7/2005)

المخابرات العامة والأمن السياسي والأمن العسكري والمخابرات الجوية . يُركز فرعاً أمن الدولة والأمن السياسي أكثر على القضايا السياسية للمدنيين ، كالنشاط الحزبي والمساس بهيبة الدولة أو غير ذلك، وأما الفرعان الآخران فيتركز عملهما في القضايا المتعلقة بالقوات المسلحة.

وقد وُجّهت اتهامات كثيرة إلى هذه الفروع الأربعة بمُجملها في ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بحق المواطنين والناشطين السياسيين ضد نظام بشار الأسد، خصوصاً خلال حركة الاحتجاجات الأخيرة، حينما اتُهمت هذه الأجهزة باعتقال عشرات الآلاف من المحتجين وتعذيبهم بوسائل مختلفة ، بل وارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية حسب منظمة العفو الدولية . وتعتبرها المعارضة أقوى أدوات السلطة السورية في فرض القمع وارتكاب الكثير من أعمال القتل والتعذيب ولاسيما مع انطلاق الاحتجاجات في سوريا.

وعلى الرغم من أن تلك السجون بعضها مخصص للجرائم السياسية وبعضها الآخر للجرائم العادية، فإن كثيراً من الخاط في التطبيق حصل ولا يزال يحصل؛ فسجن صيدنايا العسكري، المخصص للمعتقلين السياسيين، فيه جناح للعسكريين الذين يرتكبون جرائم أثناء خدمتهم العسكرية؛ وسجن عدرا المدني، يعتقل فيه مثقفون ونشطاء إلى جانب السجناء الجنائيين، فضلاً عن احتوائه على جناح خاص بالمعتقلين السياسيين.

### لمحة عن القوانين الناظمة للسجون داخل البلاد

يحكم السجون في سوريا العديد من القوانين والأنظمة والقرارات وأهمها :

- نظام السجون السوري بموجب القرار رقم /1222/ تاريخ 1929/6/20 والذي بموجبه سميت السجون بالمؤسسة المركزية للعدل والإصلاح ومنذ ذلك التاريخ انضوت السياسة العقابية تحت شعار إصلاح السجين وإعادة تأهيله وتمهيداً لإدماجه بالمجتمع سليماً معافى، وتبعته التعديلات اللاحقة بالمرسوم رقم /67/ لعام 1965 والمتعلق بإحداث شعبة السجون وترتبط بها أربعة فروع هي على التوالي (فرع ذاتية السجناء – فرع التأهيل و التعليم – فرع الإطعام والتجهيز – فرع الشؤون الإدارية) والقرار التنظيمي رقم /84/ تاريخ 1965/5/31 الذي حدد اختصاصات وصلاحيات مختلف الوحدات التابعة لقوى الأمن الداخلي .

هذا وقد تلا نظام السجون السوري مجموعة كبيرة من التعديلات والتي منها القرار / 2151 / تاريخ 1949/2/26 والذي بموجبه سلمت إدارة السجون لعناصر الضباط وصف ضباط الشرطة بعد أن كان معهوداً به لجهاز خاص بالسجون.

● القرار التنظيمي رقم / 848 / تاريخ 31 / 5 / 1965 بخصوص صلاحيات واختصاصات قادة الوحدات الأمنية المشرفة على السجون وقسمها الى ثلاث فئات أطلق عليها تسمية : إدارات - أقسام - مخافر .

● المرسوم / 1643 / لعام 1970، والذي بموجبه تم ربط إدارة السجون بمعاون وزير الداخلية و كذلك القرار رقم / 1 / لعام 1981 والذي حدد الهيكل التنظيمي لقوى الأمن الداخلي، كما حدد اختصاصات إدارة السجون وفروعها وأقسامها بالمحافظات والذي قسم السجون إلى ثلاث فئات أطلق عليها تسمية : فروع - أقسام - مخافر :

- الفروع وتضم سجون دمشق - حمص - حلب - اللاذقية - الحسكة
- الأقسام وتضم سجون بقية المحافظات السورية وفي كل محافظة سجن
- المخافر وتضم سجون المناطق وبعض النواحي الكبيرة
- معاهد الإصلاح الخاصة بالأحداث وهي تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية
- الأماكن السرية للاحتجاز وتضم السجون ونظارات الفروع الأمنية وتخضع

## الإدارة الأجهزة الأمنية Syrian Commission for Transitional Justice

ومن أهم مشكلات نظام السجون في سورية أنه يؤكد على تبعية السجون لوزارة الداخلية وليس لوزارة العدل، وهذا يضر بمصلحة السجناء، علماً أن هناك بعض السجون التي تتبع لوزارة الدفاع مثل سجن الشرطة العسكرية.

### تبعية السجون

تتبع السجون السورية لوزارة الداخلية، وتعدّ هذه التبعية بحد ذاتها مشكلة باعتبار أن موظفي وزارة الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية يعدون من العناصر الشديدة الالتصاق بالسلطة الحاكمة فأبي خصم

لها يعدونه خصماً شخصياً لهم وينكلون به متى وقع بين أيديهم وهذا لا يخدم ثقافة إصلاح السجين وقد أقرت هذه التبعية لوزارة الداخلية بموجب نظام السجون.

من جانب آخر نلمح بعض السجون العسكرية التي تضم مدنيين تتبع لوزارة الدفاع ومن المعلوم أن تبعية السجون لوزارة الداخلية ، الأمر الذي لا يخدم التوجه الجديد في إصلاح السجين وإعادة تأهيله نظراً للالتصاق الشديد لعناصر الوزارة بالسلطة فأى خصم للسلطة لا يعدو أن يكون خصماً شخصياً لهذه العناصر التي تعامل السجناء بشكل انتقامي خصوصاً من يخاصم النظام ، ورغم تأثر نظام السجون السوري بالفكر الاصلاحى كونه مأخوذاً من النظام الفرنسى، فإنه يحتاج الى تعديل جوهرى كونه قديم جداً والتعديلات التي طرأت عليه لم تشمل سوى الجوانب التنظيمية ولا بد من إقرار تبعية السجون للقضاء نظراً للاتصال المباشر بينهما.

### تصنيف السجناء

يقوم نظام السجون السوري على أساس التفريق بين السجناء وقد نص على ذلك في المواد / 32 حتى / 40 من القرار و1222 والذي ينص على التفريق بين السجناء وفق ما يلي :

- التفريق بين الرجال والنساء والاحداث صغار السن موقوفين أو محكومين وذلك ما سمي بالتفريق الاجباري يشمل التفريق في غرف النوم وصالات العمل وغرف الطعام وساحات الفسحة .

- التفريق بين المحكومين والموقوفين

- التفريق بين فئات الجرائم ومدة الأحكام

وقد قسم القانون من حيث مبادئ التفريق بين السجناء الى سجون ذات أهمية وسطى وسجون مهمة وسجون مركزية. وعليه ففي السجون ذات الأهمية الوسطى قضى بتفريق السجناء على أساس النوعية فيما إذا كان السجين محكوماً أو موقوفاً وكذلك على أساس نوعية الأحكام والتهمة. أما في السجون المهمة سار التفريق على الأسس التالية :

- السوابق القضائية : ويعتبر من ذوي السوابق القضائية كل من أمضى في السجن مدة شهر على الأقل بموجب حكم قضائي .

- الموقوفون والمحكومون حسب نوعية الجرم جنائية أم جنحة .

## التعذيب و استعمال القسوة

على الرغم من أن المادة /30/ من نظام السجون السوري تنص على أنه :

(يحظر على جميع الموظفين و عمال الحراسة أن يستعملوا الشدة بحق الموقوفين وأن يلقبهم بألقاب محقرة أو يخاطبهم بلسان بذيء أو يمازحهم)

وبالرغم من أن الدستور السوري ينص على لا أنه يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .

وعلى الرغم من نصوص المواد 319 و 391 من قانون العقوبات السوري على تجريم التعذيب والمعاقبة عليه حيث نصت المادة / 391 / على :

" من سام شخصياً ضرباً من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على إقرار بجريمة أو معلومات بشأنها، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات والعقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصداً حسب المادة / 534 / في حالة إقدام المجرم على التعذيب أو الشراسة نحو الأشخاص "

ورغم مصادقة سوريا على الإعلان العالمي لحقوق الانسان وانضمامها الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية دون المصادقة على البرتوكول الملحق وذلك تجنباً للشكاوي التي يقدمها الأفراد وتوقيعها على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وانضمامها إليها في عام 2004 مع التحفظ على المادة عشرين منها،

رغم كل هذه النصوص و القرارات فإن الضرب والتعذيب وجميع أنواع المعاملة القاسية والمهينة للكرامة الإنسانية تمارس في السجون السورية وبأبشع الأساليب وهي تشمل الرجال والنساء وحتى الأحداث وخصوصاً فيما يخص معتقلي السياسة والرأي وبشكل خاص في سجون الفروع الأمنية. الأمر الذي أكدته التقارير الحقوقية و منها تقرير قيصر الأخير .

وثقت هيومن رايتس ووتش أنواع التعذيب التالية :

- الضرب المبرح واللكم والركل لمدد طويلة .
- الضرب بأدوات (الأسلاك والسياط والعصي والمواسير) .
- الفلقة (ضرب الضحية بالعصي أو السياط على باطن القدمين) .
- الشبح (تعليق الضحية من السقف من المعصمين بحيث لا تكاد قدماه تلمسان الأرض أو تعليقه في الهواء تماماً بحيث يقع ثقله كله على المعصمين، مما يؤدي إلى التورم والألم الشديد) .
- "البلانكو" (تعليق الضحية مع تقييد المعصمين خلف الظهر) .
- "بساط الريح" (تقييد الضحية على لوح مسطح، مع تعليق الرأس في الهواء حتى لا يدافع الضحية عن نفسه.) في أحد صور هذا الأسلوب يتم شد أطراف الضحية وهو يرقد على اللوح. في صورة أخرى تم وصفها لهيومن رايتس ووتش يجري طي اللوح نصفين بحيث يلمس وجه الضحية ساقيه، مما يؤدي إلى الألم ويشل حركة الضحية بشكل أكبر).
- طريقة الدولاب "أو طريقة إطار السيارة" (يرغم الضحية على الانحناء من الخصر ووضع رأسه وعنقه وساقيه وأحياناً ذراعيه داخل إطار سيارة بحيث تشل حركته تماماً ويعجز عن حماية نفسه أو نفسها من الضرب اللاحق).
- الصعق الكهربائي (بأقطاب كهربائية أو أسلاك موصولة ببطارية).
- الإعدام الوهمي.
- تهديد المعتقل (بالإعدام، بالاغتصاب).
- تهديد أفراد العائلة (بالاعتقال، بالاغتصاب).
- التعريض للبرودة/الحرارة.
- الاعتداء الجنسي.
- الأوضاع المجهدة المؤلمة، كإرغام الضحية على الوقوف منتصباً لمدة ساعات أو أيام.
- التعليق مع قلب الرأس إلى أسفل.
- "الإيقاف على الحائط" (يقف الضحية وظهره إلى الحائط. يتم تقييد يديه إلى الحائط في مستوى الرأس، هناك عمود حديدي يبرز من الحائط ويلكز ظهره مسبباً الألم، لكنه لا يستطيع التحرك بسبب تقييد يديه، قدما الضحية على الأرض).

- انتزاع الأظافر.
- نشف الشعر/اللحية.
- استخدام الأحماض لحرق الجلد .
- الإحراق.
- العري لمدد طويلة<sup>4</sup>.

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام التعذيب وإساءة المعاملة في مرافق الاعتقال التالية:

الفرع	المدينة	اسم الفرع	الجهاز
العميد شفيق	دمشق	الفرع 215	المخابرات العسكرية
اللواء رستم غزالة	دمشق	الفرع 227	المخابرات العسكرية
العميد برهان قدور (حل محل العميد يوسف عبدو في أيار 2012 )	دمشق	الفرع 291	المخابرات العسكرية
العميد محمد خروف	دمشق	الفرع 235(فلسطين)	المخابرات العسكرية
لم يتم التعرف عليه	دمشق	الفرع 248	المخابرات العسكرية
العقيد لؤي العلي	درعا	الفرع 245	المخابرات العسكرية
لم يتم التعرف عليه	حلب	فرع حلب	المخابرات العسكرية
العميد نوفل الحسين	إدلب	فرع 271	المخابرات العسكرية
محمد زمريني	حمص	فرع حمص	المخابرات العسكرية
لم يتم التعرف عليه	اللاذقية	فرع اللاذقية	المخابرات العسكرية

تقرير هيومن رايتس ووتش  
أقبية التعذيب: يوليو 2012

المخابرات الجوية	فرع مطار المزة	دمشق	العميد عبد السلام فجر محمود (مدير فرع التحقيقات)
المخابرات الجوية	فرع باب توما	دمشق	لم يتم التعرف عليه
المخابرات الجوية	فرع حمص	حمص	العميد جودت الأحمد
المخابرات الجوية	فرع درعا	درعا	العميد قصي ميهوب
المخابرات الجوية	فرع اللاذقية	اللاذقية	العقيد سهيل العبد الله
الأمن السياسي	فرع المزة	دمشق	لم يتم التعرف عليه
الأمن السياسي	فرع إدلب	إدلب	لم يتم التعرف عليه
الأمن السياسي	فرع حمص	حمص	لم يتم التعرف عليه
الأمن السياسي	فرع اللاذقية	اللاذقية	لم يتم التعرف عليه
الأمن السياسي	فرع درعا	درعا	لم يتم التعرف عليه
المخابرات العامة	فرع اللاذقية	اللاذقية	العميد خضر الخضر
المخابرات العامة	الفرع 285	دمشق	العميد إبراهيم معلى (حل محل العميد حسام فندي في أواخر 2011)
المخابرات العامة	فرع الخطيب	دمشق	لم يتم التعرف عليه
المخابرات العامة	فرع حلب	حلب	لم يتم التعرف عليه
المخابرات العامة	الفرع 318	حمص	العميد فراس الحمد
المخابرات العامة	فرع إدلب	إدلب	لم يتم التعرف عليه
مشترك	السجن المركزي - إدلب	إدلب	لم يتم التعرف عليه

وفي عدة حالات أدى التعذيب الشديد المستمر إلى الوفاة وهذا ما وثقته هيومن رايتس ووتش من حالات وفاة قيد الاعتقال في مراكز الاعتقال التالية :

- فرع المخابرات الجوية بمطار المزة في دمشق .
- فرع إدارة المخابرات العسكرية بإدلب .
- فرع إدارة المخابرات العسكرية بحمص .
- سجن إدلب المركزي .
- مركز اعتقال مؤقت في استاد درعا.
- 

## الخدمات في السجون السورية

### أ. التغذية

تنص المادة 20 من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على ما يلي :

(توفر الإدارة لكل سجين في الساعات المعتادة وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم) وكما (توفر لكل سجين امكانية الحصول على ماء صالح للشرب كلما احتاج إليه).

خص نظام السجون السوري الطعام والشراب بالمواد التالية: المادة /76/ بخصوص تقديم اللحم مرة في الأسبوع للسجناء وكذلك في أيام الأعياد وكذلك تختص المادتان /77-78/ بآليات شراء الطعام من ندوة السجن.

أما في الواقع، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الغذاء بشكل عام سيء في السجون وهو لا يحتوي على القيمة الغذائية الكافية للحفاظ على صحة السجناء ويضطر السجناء الفقراء إلى القيام بأعمال خدمة لزملائهم السجناء لقاء مبالغ زهيدة مهينة جدا لكرامتهم .

كما أن طعام السجناء المجلوب من قبل الأهل أثناء الزيارة أيضاً يتعرض للنهب وحتى ما يشتريه السجناء من ندوة السجن فيخضع لقرصنة الحراس دون رقيب وحسيب.

### ب. النظافة

لقد تحدثت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء عن مسألة النظافة بالمادة /87/ الخاصة بالاعتقال مرة واحدة في الاسبوع على الأقل والمادة /88/ الخاصة بقص الشعر كل شهر وحلق اللحية مرتين في الاسبوع.

لا تحظى السجون السورية بالعناية والاهتمام اللازمين بالنظافة ولو في الحد الأدنى سواء فيما يتعلق الأمر بالساحات وغرف النوم والزنازين أو بما يتعلق بتقديم المواد الضرورية لنظافة السجناء من حيث الاستحمام والحلاقة وقص الشعر وتنظيف الملابس وغيرها من وسائل النظافة التي تقي من الأمراض.

### ج. الصحة والاعتقال

غالبية أبنية السجون في سوريا بنيت وفق شروط أمنية دون مراعاة الشروط الصحية ولا شك أن أماكن الاحتجاز السرية تعتبر أماكن غير صحية بالمطلق وعلى الرغم من نص المادة /90/ من نظام السجون السوري على تأمين سرير حديد صغير لكل سجين مع فرشاة قطن ووسادة وغطاء قطني في الصيف وغطاءين أحدهما صوف في الشتاء، ونص المادة /92/ بخصوص التدفئة والإضاءة، أما من ناحية الخدمة الصحية في السجن وحفظها وتنظيمها ، فقد خصها نظام بعدة مواد هي المادة / 101 - 102 - 103 - 104 - 105 - 106 - 107 - 108 - 109 - 110 - 111 - 112 /

إلا أن هناك مشكلة حقيقية في تطبيق القانون عندما يكون لمصلحة السجناء فالسجون السورية عموماً تشتهر بالاعتقال وغالبية السجناء بفرشون الأرض منهم من لا يحصل سوى على بطانية واحدة وكثيراً ما يضطر السجناء القديماً لتأجير سريرهم الذي يكون قد حصل عليه بحكم الأقدمية لأحد الموقوفين الجدد لقاء المال.

وبنظرة سريعة الى الواقع السائد ...

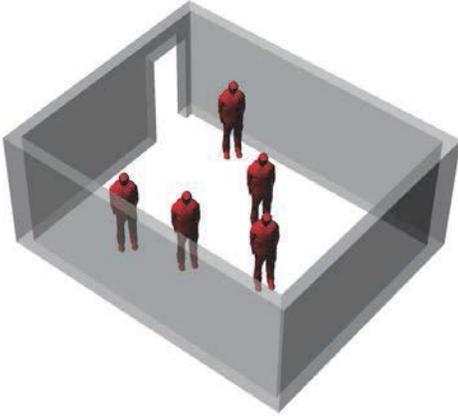
نرى أن هذه المواد لا تعدوا كونها حبراً على الورق، فالسجون السورية تشتهر بالاعتقال الشديد، وإن حريق غرفتين في ظروف غامضة في سجن الحسكة عام 1993 والذي قضى فيها العشرات منهم كمال حسو فرهان وولده يدل على ضعف الخدمات وتكديس الناس في غرف صغيرة وعدم الاهتمام الجدي بحياة السجناء.

وفي الحقيقة فإن غرف التوقيف التي لا تتسع لأربعة أو خمسة اشخاص يوضع فيها أربعون وحتى خمسون شخصاً والحال أسوأ في أقبية المخابرات وجميع هذه الغرف رطبة وغير صحية مطلقاً ومراحيضها داخلية ومياها شحيحة ويعاني نزلاؤها من قلة الحركة وقلة النوم حتى أنهم يتناوبون على النوم ويعانون من الأمراض الجلدية والروماتيزم والتهابات الرئة والبواسير الشرجية نتيجة سوء الأطعمة، ويتحول كثير من هذه الأمراض نتيجة ضعف الرعاية الصحية الى أمراض مزمنة تستعصي على العلاج علماً بأن المريض لا يحظى بزيارة الطبيب ولا يحصل على الدواء إلا بدفع الرشاوي ونتيجة للاكتظاظ الشديد تحصل مشاكل عديدة بين السجناء أنفسهم حتى انه تحصل بعض حالات الاعتداء الجنسي .

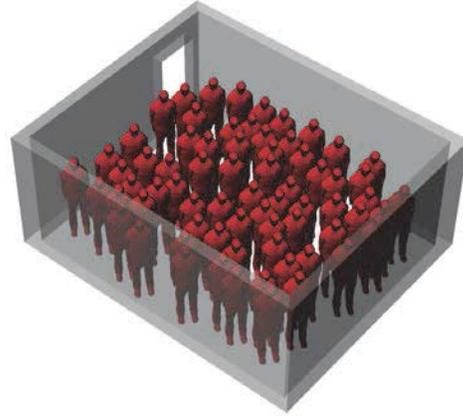
أما ما ورد بخصوص التدفئة فان نزلاء سجن صيدنايا البارد جداً في الشتاء يشهدون بأن السلطات القائمة على السجن لا تراعي الظروف المناخية عمداً .

باختصار شديد جميع السجن السوري تفتقد الى قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء (إذا استثنينا بعض النزلاء الأغنياء) فيما يخص المساحة الدنيا المخصصة لكل سجين وحجم الهواء والإضاءة والتدفئة والتهوية .

وعلى الرغم من أن الأوضاع أسوأ بكثير في السجن الأمنية إلا أن غالبية السجناء تعاني من عدم وجود غرف للعزل الصحي للمصابين بالأمراض السارية وتعاني من قلة الكادر الطبي المشرف وقلة زيارات الاطباء ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة فهناك مؤشرات عديدة حسب شهادات السجناء وبعض الأمور الأخرى عن ارتفاع نسبة معدل الوفيات في السجن نتيجة الأوضاع الصحية المزرية التي لا يحترم فيها لا نظام السجن ولا قواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء.



الحد الأقصى للنزلاء في الزنزانة الواحدة طبقاً  
للجنة المجلس الأوروبي لمنع التعذيب  
5 سجناء في زنزانة بمساحة 4 في 5 أمتار



زنزانة بفرع المخابرات العسكرية 291  
في دمشق  
مساحة 4 في 5 أمتار، 70 محتجزاً

#### د. الزيارات

لقد خص نظام السجون السوري الزيارة بالمواد / 65 - 66 - 67 - 68 / منه، لكن في ظل الأوضاع الاستثنائية والظروف المأساوية للسجون سواء على مستوى المعاملة أو الصحة أو الغذاء والتي لا يصلح غالبيتها لإيواء البشر تبقى الزيارة هي النافذة الوحيدة التي تبقى على الأمل في الحياة نظراً لأهميتها في الاتصال بالعالم الخارجي من قبل السجنين وإمداده بالمؤونة اللازمة .

لقد كان وضع السجناء الذين حظوا بالزيارات أفضل بكثير من زملائهم سجناء الرأي واللذين حرموا نهائياً من الزيارة بل حتى لم يتمكن الأهل من معرفة أماكن تواجدهم لعدة سنين وبشكل عام فان من يحظى بالزيارة من السجناء رغم أنه لا يوجد ما يشير الى منع الزيارة في نظام السجون السوري الذي خص الزيارة بالمواد / 65 - 66 - 67 - 68 / يتعرض هو وعائلته الى ممارسات عديدة:

- الابتزاز المادي والمعنوي .
- المعاملة المهينة للنساء ومنع المحامين من زيارة السجناء في بعض الحالات .
- عدم الأخذ بعين الاعتبار للظروف الخاصة للعائلات القادمة من مسافات بعيدة إلى بعد دفع رشوة احياناً .

- التلاعب بالمؤونة المجلوبة للسجين قبل وصولها إليه .
- وضع العراقيل الجديدة في بعض السجون أمام الزائرين لإجبارهم على الشراء من ندوة السجن بأثمان مرتفعة.

## و. التعليم والعمل في السجون

### التعليم في السجون

تتضمن المواد / 114 - 115 - 116 - 117 / ما يخص التعليم في السجون حيث يعتبر التعليم الابتدائي إجباري للموقوفين الأحداث ، وللموقوفين الذين لم يبلغوا الأربعين من عمرهم، والمحكومين بالسجن أكثر من ثلاثة أشهر "المادة 115" وحضور جلسات القراءة والمحاضرات إجباري للمحكومين " المادة 116".

وبإلقاء نظرة سريعة على واقع التعليم والتدريب المهني بناء على المعطيات القليلة المتوفرة نلاحظ ضعف التعليم والتدريب المهني سواء المتعلق بمحاربة الأمية أو التعليم الثانوي أو الجامعي أو فيما يخص الدراسات العليا أو التكوين المهني بجميع التخصصات حيث تضع إدارة السجون عراقيل جديدة أمام السجناء الجامعيين سواء ما يتعلق بأوضاع الدراسة أو تقديم الامتحان علماً بأن المعتقلين السياسيين منعو في السجون السورية من إكمال دراستهم الجامعية وتقديم الامتحان.

### العمل في السجن

تتضمن المواد / 93 - 94 - 95 - 96 - 97 - 98 - 99 - 100 / فيما يخص العمل وآلياته والتكوين المهني في السجون على النحو الآتي :

1- نصت الأنظمة النافذة على وجوب تأسيس مصانع في السجن المركزي وفي جميع السجون السورية وهذه المصانع تدار إما رأساً من قبل الدولة أو تحال إلى متعهدين وينظم العمل بصورة لا تسمح لمحكوم ما بالبطالة " المادة 93".

2- أجاز المرسوم التشريعي رقم /139/ تاريخ 1935/7/31 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم /37/ تاريخ 1942/2/9 استخدام السجناء المحكومين في أعمال البناء وزراعة الأشجار وأعمال التنظيم والإصلاح في أملاك الحكومة والبلديات، وأعمال الأثاث للدولة وتعليم رفاقهم الأميين، ويتقاضون على هذه الأعمال أجره تحدد وفقاً للقوانين أو بتخفيض مدة سجنهم يوماً واحداً لكل أسبوع عمل، ويشترك المستفيد من هذه المنح ألا يكون خطراً على الأمن ومن هؤلاء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أكثر من عشر سنوات ويصدر بهذه المنحة مرسوم جمهوري يقترحه وزير الداخلية ويوافق عليه وزير العدل، وهذا الأمر غير مطبق من الناحية العملية.

ويقسم المحصول بين المحكوم عليه ذاته، لينفقه على نفسه وبين الأشخاص الذين يعولهم - خارج السجن - وبين المدعي الشخصي للتعويض عليه عما ألحق به من ضرر وبين الدولة ولاستيفاء الغرامات والنفقات القضائية ونفقات إدارة السجن. أما النسبة فتحدد بإشراف النيابة العامة المكلفة بتنفيذ الحكم، ويخصص سلفاً حد أدنى لا يجوز النزول عنه لعائلة المحكوم عليه، وهذا الحد الأدنى هو ثلث المحصول الشهري لكل من الجهتين، ويوزع الثلث الأخير على الجهات الأخرى، فإذا استوفى المدعي الشخصي تعويضه زيدت حصة المحكوم عليه وحصة عائلته زيادة مطردة، بقدر صلاحه.

هذا هو تنظيم حياة السجن من الناحية القانونية ولكن من الناحية العملية فإن العديد من هذه الأحكام ورغم قدم النصوص القانونية التي تحكمها، لا يمكن تنفيذه وخاصة لجهة الأعمال الزراعية أو غير ذلك من المسموحات والمحظورات.

حراس و مسؤولي السجون وانتشار الفساد والرشوة  
إن المولاة الشديدة من قبل القائمين على السجون للسلطة السياسية والأمنية والتي تحميهم من التعرض للعقوبة نتيجة ممارسة التعذيب، وتغض الطرف عن ممارستهم للفساد وتعاطي الرشوة تجعلهم خصوماً شخصيين لمن يخاصم النظام .

يعتبر الفساد والرشوة ظاهرتان منتشرتان في جميع السجون السورية دون استثناء ومن أبرز الحالات :

أ. مقيضة حقوق السجناء بالرشوة فالسجين لا يستطيع استعمال الهاتف أو إرسال رسالة أو أن يزور الطبيب أو أن يحصل على الدواء إلا إذا قام بدفع الرشوة كما يقوم حراس السجن بالاستيلاء على قفة الزيارة وأجزاء من طعام السجناء.

ب. الاستغلال الجنسي للنساء السجينات في بعض الحالات.

ج. انتشار المخدرات في السجون وخصوصاً في سجنى عدرا وحلب المركزي

د. المعاملة السيئة لعائلات السجناء الزائرين.

ذ. حل خلافات السجناء وحسمها لصالح من يدفع أكثر.

ر. يجري كل هذا خلافاً لنص المادة /30/ من نظام السجون السوري.

ف. الرقابة على السجون

أما بالنسبة لدور القضاء في الرقابة على السجون و المعتقلات فهو في أضيق الحدود و يكاد أحياناً أن يكون معدوماً لا سيما فيما يتعلق بنظارات الفروع الأمنية وحتى فيما لو تمت زيارة من قبل المحامي العام المكلف بمتابعة الإشراف على دور التوقيف فإنها في الغالب تكون زيارة شكلية وغير مجدية.

دور الجمعيات الأهلية و منظمات حقوق الإنسان في الرقابة على السجون

إن جمعية رعاية المساجين هي الجمعية الوحيدة المخولة بدخول السجون لأنها مرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبإشراف وزارة الداخلية حيث يوجد مكتب خاص لجمعية رعاية المساجين ضمن كل سجن. وتقوم الجمعية بتوزيع الإعانات المادية للنزلاء الفقراء وأسرههم ضمن أضيق الحدود، كما تقوم بمجموعة من النشاطات (رياضية وثقافية ودورات لتحفيظ القرآن وتعليم الكمبيوتر).



## نماذج عن السجون السورية

أولاً : السجون المدنية

### سجن حلب المركزي

#### الموقع والبناء

يقع السجن إلى الشمال من مدينة حلب، بجانب مخيم للاجئين الفلسطينيين، شمال مشفى الكندي ويبعد عنه مسافة 3 كيلو متر تقريباً، والسجن قريب من بلدة المسلمية، ويتألف من ثلاث أبنية:

**البناء القديم :** وهو على شكل إشارة سيارة المرسيدس، ويتألف من أربعة طوابق ؛ يتألف كل طابق من ستة أجنحة في كل جناح عشرة غرف، تضم كل غرفة 25 سجيناً، في الأحوال العادية، ولكن ومع انطلاق الثورة أصبح عدد السجناء في كل غرفة أكثر من 50 سجيناً، وكان الطابق الأول مخصصاً للطعام والخدمات الإدارية، والطابق الثاني مخصصاً للموقوفين، أما الطابق الثالث فهو معد للمحكومين من السجناء.

**البناء الثاني :** وهو بناء قيد الانجاز، ومخصص لوضع الموقوفين المتهمين بتعاطي وتجارة المخدرات، وذلك لعزلهم عن الموقوفين الآخرين.

**البناء الثالث الملحق :** ويقع في الباحة الشرقية للسجن، وهو يضم سجن النساء وسجن الأحداث، وأصبح يستخدم لاحقاً لوضع المتظاهرين فيه أيضاً، وبعد اندلاع الأحداث في محيط السجن تم تحويل جميع من في هذا البناء – الملحق - إلى المبنى القديم.

وفي السجن جناح خاص "للسلفية" وجميعهم ممن تم تحويلهم من سجن صيدنايا العسكري، وأما بالنسبة للتحقيق كان هنالك قسم خاص للتحقيق ولكن حول الجرائم التي تقع داخل السجن فقط .

## إدارة السجن

تتألف قيادة السجن من حوالي 25 ضابطاً، يرأسهم العميد - رئيس الفرع - يعاونه عقيد وهو نائب رئيس الفرع، ويعاونه أيضاً بقية الضباط مثل رئيس قسم الشؤون الإدارية، ورئيس قسم الشؤون المالية ، لكل قسم ضابط ويسمى رئيس قسم .

## أبرز الأحداث

### الاستعصاء الأول

مع بداية وصول المدّ الثوري إلى ثاني أكبر المدن السورية حلب في حزيران من العام 2012، بدأت عمليات الاستفزازات داخل سجن حلب المركزي من قبل عناصر السجن، والذي كان يوصف أصلاً بمعاملته القاسية للسجناء على مختلف تهمهم، واشتدت المعاملة السيئة من قبل العناصر والضباط بحق السجناء تدريجياً. كل ذلك - إضافة إلى تدمر السجناء - أدى إلى اندلاع أول استعصاء في السجن وكان بتاريخ 23 - 7 - 2012 حيث حدث احتجاج كبير من قبل السجناء داخل السجن، فرد عناصر الشرطة وإدارة السجن بشكل عنيف جداً على الاحتجاج بالرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع وصلت حدّ اختناق بعض السجناء، واستمر الاحتجاج حتى الفجر، وفي حوالي الساعة الخامسة فجراً دخلت قوات حفظ النظام الى داخل السجن واعتقلت أكثر من 500 سجيناً وأخذوهم الى مكان مجهول.

وبحسب إفادات شهود العيان فقد كان السبب المباشر لهذا الاستعصاء هو منع صلاة التراويح من قبل عناصر السجن، حيث كان قد مضى يوم أو يومان على بدء شهر رمضان المبارك والذي يحظى برمزية كبيرة عند المسلمين ، قال أحد السجناء لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا حول تلك الحادثة:

"وفي الأيام الأولى لشهر رمضان 2012 الذي صادف أواخر شهر تموز 2012 وعقب صلاة التراويح حدث استعصاء للسجناء في الطابق الثالث، وترافق هذا الاستعصاء مع بداية التحركات

الشعبية والتظاهرات في مدينة حلب نفسها، حيث قامت قوات النظام بكامل أسلحتها وعتادها بإطلاق النار الكثيف والغازات المسيلة للدموع ومضت ساعتان نتج عن ذلك خراب مدمر للسجن ومقتل 35 سجيناً وسقوط أكثر من 50 جريحاً آخراً، وقد وردتنا أخبار لاحقاً أن إدارة السجن والضباط هم من حرصوا بعض "الجواسيس" على القيام بالاستعصاء بحجة منع إقامة صلاة التراويح في السجن، وفي ذلك الاستعصاء تم اعتقال أكثر من 500 سجين وإنزالهم إلى أقبية السجن حيث تعرضوا جميعاً لتعذيب شديد وكان صراخهم يملأ السجن مدة 24 ساعة، وحشروهم في أماكن ضيقة جداً، وجرّدهم من جميع ثيابهم وفتحوا عليهم أنابيب "مجري الصرف الصحي" من فوقهم لتزداد معاناتهم سوءاً، ومع فرض الشرطة سيطرتها على السجن قامت بإغلاق أبواب جميع المهاجع تماماً ولكن جناح السجناء السياسيين رفض هذه الخطوة لأنهم لم يشاركوا في هذا الاستعصاء، وقد وصلنا مقتل 6 سجناء نتيجة التعذيب الشديد وهم غير من تمّ قتلهم خلال الساعات الأولى للاستعصاء، وفي اليوم التالي لهذه الحادثة قاموا بإنزال دفعة أخرى من السجناء وأثناء ذلك سمعنا صوت إطلاق نار قريب، وتكررت جلسات التحقيق مع السجناء لأسبوع كامل بعد ذلك التاريخ، وبعض السجناء مات نتيجة الصعق الكهربائي العالي حيث كان يتم صعق السجناء من جهة القلب بشكل مباشر، وأدى ذلك أيضاً إلى وفاة العديد منهم، وبحسب السجناء أنفسهم فقد تمّ قتل أكثر من 50 سجيناً خلال ذلك الأسبوع وخاصة عندما اقتحمت قوات النظام المدعومة بقوات من حفظ النظام والجيش أحد المهاجع وقامت بحملة إعدامات ميدانية للعديد من المعتقلين منهم محمد الحسين من دير الزور، 25 سنة، وبلال حاج علي من البوكمال، محافظة دير الزور مواليد العام 1985.

في تلك الحادثة أصيب السجناء بحالة من الرعب الشديد خاصة بعد قيام قوات النظام برمي القنابل الدخانية والقنابل المسيلة للدموع إلى داخل الغرف والمهاجع، إضافة إلى إطلاقهم الرصاص الحي إلى داخل الغرف بشكل عشوائي من خلال النوافذ، وقتل في هذا الاحتجاج 16 سجيناً بعضهم بالرصاص والبعض إثر التعذيب الشديد، وفي اليوم التالي وبعد أن هدأت الأوضاع قليلاً داخل السجن جاءت "مجموعة مقنعة" من إدارة السجن وأخذوا أكثر من 10 سجناء وقتلوهم رمياً بالرصاص، كما سمعنا عن قدوم دورية تابعة للمخابرات الجوية اقتادت العديد من السجناء الذين تواردت أنباء عن إعدامهم أيضاً في مكان ما، وقد بلغ مجموع من تمّ قتلهم في ذلك الاستعصاء حوالي 30 سجيناً. وأتذكر جيداً أسماء بعض العناصر والضباط الذين قاموا بإطلاق النار على السجناء وقتلهم وهم

محمد بارود، وأحمد بارود، والشرطي ريان، والنقيب زياد، والملازم وحيد، والنقيب أيهم ... ولم تتمكن من معرفة الأسماء كاملة نتيجة الظروف.

## الاستعصاء الثاني

### في ظل الجوع والمرض

في بدايات شهر تموز 2013 أوشك الطحين على النفاذ فقلّلت إدارة السجن مخصصات السجناء من كأس طحين واحدة إلى نصف كأس، وظلّ الأمر على ما هو عليه حتى أول يوم من رمضان، أي في 10-7-2013 حين انقطع الطحين بشكل نهائي وبقي السجناء بدون "طعام" ثلاثة أيام متواصلة، وبحسب السجناء أصبحت كلمة "أنا جائع" من أكبر الكبائر في السجن، وإذا سمعوا أحد السجناء يلفظ كلمة أنا جائع يقومون بأخذه إلى غرفة التعذيب ويقومون بضربه بقضبان الحديد على أطرافه حتى تنكسر، وبعدها يضربونه على منطقة الرأس إلى أن يموت، والكثير من السجناء لم يتحملوا هذا الجوع، حيث قال أحد المعتقلين الذي تم الإفراج عنهم :

" بعد نفاذ الطحين وضرب وقتل من كان يطلب الطعام قام كل من سجناء "الجناح الأول" و"الجناح الثاني" بالاحتجاج على انقطاع الطعام فقام العناصر بالرد على الاحتجاج وخلال ذلك قام السجناء بخلع الأبواب، وقتلوا أحد الضباط و كان أحدهم برتبة عقيد في الأمن العسكري، فردّ الجيش بإطلاق النار مباشرة وقتلوا 6 سجناء ومن بينهم شيخ يدعى "أبو حذيفة" وجرح 40 شخصاً واعتقلوا عدداً كبيراً منهم، توفي حوالي 16 سجيناً منهم تحت التعذيب في "السوالين" وهي أشبه بمنفردات صغيرة تقع في أقبية السجن نفسه فقط لأنهم قالوا "نحن جائعون" وبلغت المحصلة النهائية للقتلى أكثر من 22 سجيناً في ذلك الاستعصاء.

وفي اليوم الثالث من رمضان تم توقيع اتفاق بوساطة الهلال الأحمر بين الجيش الحر وإدارة السجن وكان الاتفاق ينص على سماح الجيش الحر بإدخال الطعام المطبوخ للسجن مقابل الإفراج عن 10 من السجناء في كل مرة ولمدة أربعة أيام من كل أسبوع، وكانت إدارة السجن تسرق الجزء الأكبر من الطعام ولم تكن تعطينا سوى نصف رغيف من الخبز وملعقتان من البرغل أو ملعقتان من الرز يومياً لكل سجين، ودام هذا الاتفاق ثلاثة أشهر ومن ضمنه شهر رمضان، بعد ثلاثة أشهر حدث

خلاف بين الجيش الحر وإدارة السجن لم يستطع الهلال الأحمر وقتها إدخال الطعام لمدة 9 أيام متواصلة فأطعمونا كل يوم نصف رغيف من الخبز المعفن المسمى "الخبز الأخضر" بعد انتهاء الخبز الأخضر انقطعنا من الطعام لمدة 4 أيام أي ما يعادل 96 ساعة، وكان يأتينا كل يوم رقيب اسمه الرقيب أيهم ويقول لنا بأسلوب الاستهزاء "يا شباب نعتذر منكم اليوم ما في أكل الرجاء بلا صوت ويلى يحب الحوريات وبدو يروح على الجنة أعطيه جواز سفر هي الطلقة".

انتشر فايروس بيننا وكان يسبب الإسهال الشديد، وانتشر الرعب بين السجناء خاصة حين توفي أكثر من 50 شخصاً، 23 واحداً منهم ماتوا في أسبوع واحد في الأيام الأولى لشهر تشرين الأول 2013، أتذكر منهم أنور علي حمام، يحيى محمود مناشفي والدته هناء، وبلغت نسبة من توفوا نتيجة مرض السل أكثر من 100 سجيناً حتى تاريخ الإفراج عني، وأتذكر منهم عبد الكريم من دير الزور وهيثم زعزوع من البوكمال، دير الزور، بالإضافة إلى أكثر من 50 سجيناً تمّ قتلهم تحت التعذيب الشديد في السجن، وأكثر من 25 سجيناً نتيجة أمراض مختلفة ومنها الأمراض المزمنة، وتمّ إعدام العشرات ميدانياً منهم داخل السجن على يد قوات الجيش وضباط الجيش ومنهم من تمّ اقتيادهم إلى أفرع أمنية مختلفة حيث تمّ إعدامهم هناك" وقد أضاف الشاهد عند خروجه : كان هنالك أكثر من 65 إصابة بمرض السل، وكانت أوضاعهم الصحية مزرية جداً خاصة في غياب الأطباء ما عدا طبيب واحد برتبة نقيب وكان يرفقته أربعة سجناء يقومون بمساعدته كمرضىين.

من أواخر نيسان 2012 وحتى تاريخ 13-10-2013 شهد السجن وفاة أكثر من 400 سجين، تمّ دفن حوالي 300 منهم في باحة السجن الشرقية تحديداً، بينما تمّ إخراج أكثر من 100 جثة من السجن وتمّ تسليمها إلى ذويها في الأيام التي سبقت الحصار المحكم للسجن وفي حين كانت الطرقات سالكة<sup>5</sup>.

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا: تقرير خاص حول سجن حلب المركزي (نيسان 2014)

تقرير "المعتقلات والسجون في مدينة حلب" الحقوقي الصادر بتاريخ "2012/05/18" شبكة حلب الاخبارية

## سجن دمشق المركزي في عدرا

### الموقع والبناء

يقع سجن دمشق المركزي في مدينة عدرا الواقعة إلى الشمال الشرقي من العاصمة دمشق، ويبعد عنها حوالي 20/ كم، ويمتد على مساحة كبيرة نحو عشرة هكتارات ويحتوي عدة مبان وساحات وأراض غير مستثمرة.

يتكون السجن من عدة مبان للإدارة بما فيها أقلام الدخول والعنلي والإداري وبناء مخصص لمدرسة السجن، والبناء الأهم في هذا السجن هو البناء الذي يشغله النزلاء ويتألف من 12/ جناحاً إضافة لجناح للموقوفين السياسيين الذين لا علاقة لإدارة السجن المدني بهم، حيث يحولون من فروع أمنية عدة إليه.

يوجد في كل جناح من الأجنحة 12/ غرفة، فيما عدا الجناح الأول والعاشر، حيث في كل منها 6/ غرف، وفي كل غرفة 32/ سريراً، أي إنها مخصصة لـ 32/ سجيناً، يخصص غالباً هذان الجناحان لأصحاب النفوذ والامتيازات، والمحكومين الميسورين.

تشرف شعبة الأمن السياسي على الجناح رقم 2/ من الأجنحة الـ 12/ حيث الموقوفون السياسيون لديها، ويحتوي على 6/ غرف، وغالباً ما ينزل بهما أصحاب الامتيازات، علماً أن الجناح الأول مخصص نظرياً كمدرسة تعليمية والعاشر للعاشرين من خلال السجن "التفسير"، نظرياً كل جناح مخصص لأنواع معينة من الجرائم بعينها، لكن بسبب الاكتظاظ الشديد والوساطة وأسباب أخرى، فإن الأجنحة بمجملها مختلفة وكل الأجنحة تحوي على 32/ سريراً توزع حسب الأقدمية في السجن، ولا يخلو الأمر في كثير من الأحيان من تدخل الوساطة والدعم في توزيع الأسرة أو إفقاد السجنين سريرته! مساحة الغرفة بحدود 2م/55م، ويسكنها بشكل دائم ما لا يقل عن 50/ نزلياً وفي أوقات

كثيرة يصل عدد النزلاء إلى ما يزيد عن المائة سجين، يفترشون الأرض بين الأسرة وأحيانا دورات المياه الداخلية والمغاسل.

في حين تعاني بقية الأجنحة الازدحام الشديد، وتتراوح أعداد النزلاء في كل غرفة بين /45/ و/100/ نزيل، يحتوي كل جناح من تلك الأجنحة على باحة للشمس والتنفس إضافة إلى ندوة تابعة لجمعية رعاية المساجين.

لا يوجد رقم دقيق لعدد نزلاء سجن عدرا إلا أن الأوساط الحقوقية السورية تتناول أرقاماً تقدر بسبعة آلاف نزيل، في حين يعتقد البعض الآخر بأنه يقارب العشرة آلاف نزيل، ويذهب الكرد في سوريا إلى أن عدد المعتقلين الكرد يناهز ألفي سجين منهم خمسمائة سجين سياسي.

يتم توزيع النزلاء على الأجنحة عن طريق قلم الدخول، إلا أن ذلك يخضع لعدة استثناءات، حيث تلعب المحسوبية والنفوذ والرشوة دوراً كبيراً في هذا التوزيع.

## الحياة داخل السجن

### " شهادات موثقة لسجناء سابقين وحاليين "

ليس السجن مكاناً يحتجز فيه المرء لتنفيذ عقوبته، بل يتعدى ذلك ليكون مكاناً يحتقر ويذل فيه السجين، حيث يرى خلال مدة محكوميته شتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وسوء المعاملة التي من شأنها إهانة النفسية والكرامة الإنسانية والتي من الواجب على إدارة هذه السجون عدم المساس بها.

تختلف الحياة بين السجناء في السجن الواحد، بل تختلف في المهجع ذاته، فالقديم في السجن والمحكوم بأحكام مؤبدة يتمتع بميزات أكثر من المحكومين بأحكام أقل، كما أن أقدم سجين في المهجع يكون رئيساً له أو زعيم القاوش كما يسمى في السجن، ويعد السجناء الأغنياء وأصحاب النفوذ والميسورين من المرضي عليهم، لولا أنهم في مكان مغلق لقليل عنهم بأنهم يعيشون حياة طبيعية، وكأنهم خارج أسوار هذه المدينة.

فايق المير، سجين سياسي، قال :

"بعد حوالي عشرة أيام من النوم على الأرض وببطانية واحدة وافق أحد السجناء على تأجير مكانه وهو /معزبة/ مكان بين سريرين بعرض /90/سم وطول /180/ سم بمبلغ شائع هو /500/ ل.س أسبوعياً.

تأجير الأسرة شائع حيث يقوم أصحاب الأسرة بتأجير أماكنهم والنوم على الأرض للقادمين الجدد من كبار السن أو المرضى أو الميسورين والأسعار في حينها تقريباً /500/ ل.س للمعزبة و/700/ للسرير العلوي وحوالي /1200/ ل.س للسرير الأرضي أسبوعياً.

تم استدعاء من أجرني المكان وجرى تهديده بالنقل وسحب المكان منه على ما قام به. وهو أمر يحدث مع كل من يقيم صلة أو يقدم مساعدة لنا في السجن، وقد حصل الأمر مع شخص أعطى سريره للصدیق فائز سارة فتم استدعاؤه والتحقيق معه ومن ثم نقله إلى جناح آخر وسحب السرير الخاص به".

سجين سياسي كردي اتهم بجنایة نشر أنباء كاذبة بقضي عقوبة السجن في عدرا الآن، قال إنه بقي لعدة شهور ينام على الأرض دون أن تؤمن له إدارة السجن فراشاً وسريراً، وأضاف أنه لجأ إلى استنجاره من سجناء آخرين. الأمر الذي أكده الأستاذ فايز سارة وآخرون.

للسجن نظام خاص، تنظم داخله عمليات تأجير الأسرة والفرشات للنزلاء الجدد علماً أن المادة /90/ من نظام السجون السوري تنص على تأمين سرير حديد صغير وفرشة قطن ووسادة وغطاء قطني في الصيف وغطاءين أحدهما صوف في الشتاء، ورغم أن المادة /92/ منه ألزمت بتأمين التدفئة والإضاءة وتأمين الخدمة الصحية وتنظيمها.

### التعذيب داخل السجن

بالرغم من توقيع الحكومة السورية على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في عام /2004/ إلا أنها تحفظت على المادة 20 منها . كما ينص الدستور السوري في المادة /53/ منه الفقرة 2 "لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك" والمادة

319/ من قانون العقوبات السوري العام تنص على أن "من ساء شخصياً ضروباً من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على إقرار بجريمة أو معلومات بشأنها، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات والعقوبة بأشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصداً حسب المادة /534/ في حالة إقدام المجرم على التعذيب أو الشراسة نحو الأشخاص. كما تنص المادة /30/ من نظام السجون السوري على أنه "يحظر على جميع الموظفين عمال الحراسة أن يستعملوا الشدة بحق الموقوفين، أو يلقبوهم بألقاب محقرة أو يخاطبوهم بلسان بذئ أو يمازحهم".

إلا أن معظم السجناء يتعرضون للضرب والتعذيب من قبل حراس السجن، كما يوضع العديد من السجناء السياسيين خاصة في منفردات لا تتجاوز المتر الواحد بالمترين، حيث يصعب التنفس ويمنع التعرض للشمس والفسحة، مما يؤدي بالنتيجة إلى إصابة نزلاء المنفردات بأمراض رئوية مثل السل والربو وضيق التنفس، ناهيك عن إصابتهم بالأمراض الجلدية المعدية كالجرب، بالرغم من أن المواد /87/ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تنص على "الاغتسال مرة واحدة في الأسبوع على الأقل والمادة /88/ تنص على "قص الشعر كل شهر وحلق اللحية مرتين في الأسبوع".

### أهم الأحداث

## استعصاء داخل السجن

بتاريخ 2007/1/25 نتيجة الأوضاع المزرية داخل السجن قام السجناء بالتمرد والسيطرة على السجن مستخدمين السكاكين والقضبان الحديدية والسلاسل وجرات الغاز، واحتجاز ثلاثة من رجال الشرطة وتم تكسير الأقفال وتحطيم محتويات السجن ونهب أموال الجمعية، وكل حاجيات السجن، في الوقت الذي هربت فيه قوات الشرطة إلى خارج الأبواب الداخلية. تمكنت قوات السلطة والفرقة الرابعة من الجيش من تطويق السجن، وجرى اقتحامه من قبلها بعد إنذار بإطلاق الرصاص على من يقاوم، وبحضور النائب العام الذي كان يهدد بإطلاق النار بنفسه، وعبر ميكروفونات السجن العامة .

أعدت السلطة السيطرة على السجن بعد يوم كامل، ودون وقوع ضحايا باستثناء حالات إغماء واختناق جراء قنابل الغاز الكثيفة التي أطلقت على الجميع، وفرضت نظاماً قاسياً وعقوبات على السجن ما تزال سارية حتى الآن، ويدفع ثمنها سجناء لا علاقة لهم بما جرى بل ولم يكونوا هناك أصلاً. وتم مصادرة ومنع كل الأشياء الحادة والمعدنية من الاستعمال إضافة إلى الكؤوس، معالق، شوكة، راديوهات... الخ/ واقتصر على ما تقدمه الإدارة وما يباع من قبلها.

بعد التمرد الذي حصل بالسجن تم توقيف ما يقارب الـ500/ سجين ممن شاركوا فيه وجرى تعريضهم لتعذيب شديد وحشرهم في زنازين لما يقارب السنة أشهر، وبعدها تم تحويلهم إلى القضاء بتهمة التمرد، كما تم نقل عدد من رؤوس التمرد إلى سجون أخرى.

في كل تلك الفترة تم استدعاء العديد من السجناء السياسيين للتحقيق، حيث كان سجين آخر يتعرف عليهم لأنه وصلت معلومة إلى إدارة السجن أن أحداً من المعارضة هو من أوصل خبر التمرد إلى الإعلام الخارجي ويريدون التعرف على من قام بتوصيل المعلومة، وقد تم تهديدهم بعقوبات قاسية وشديدة.

### الإضراب عن الطعام

بتاريخ 2009/10/10 أعلنت مجموعة من أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الجناح السوري من حزب العمال الكردستاني (PKK) إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وذلك احتجاجاً على المعاملة السيئة والقاسية التي ينالونها من إدارة سجن عدرا.

وبحسب حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) أن مجموعة من كوادر الحزب "أعلنت إضراباً مفتوحاً عن الطعام حتى تستجيب إدارة المعتقل لمطالبهم في السماح لهم بالزيارات والاتصال مع العالم الخارجي وتحسين أوضاعهم داخل المعتقل، ورفع حالة العزلة المفروضة عليهم والسماح لهم بالتنفس وفتح الأبواب فيما بينهم لأجل التواصل مع بعضهم البعض، وتوفير أجهزة الاتصال من راديو وتلفاز أسوة ببقية المعتقلين الجنائيين، والمطالبة بإجراء محاكمات عادلة ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإلغاء الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة الاستثنائية التي تصدر أحكاماً قاسية بحق الوطنيين وأصحاب الفكر والضمير الحي".

## الإضراب في سجن عدرا

في خطوة احتجاجية على عدم زيارة بعثة المراقبين العرب لهم منذ بدء عملها أعلن معتقلو الثورة السورية في سجن «عدرا» عن بدء إضرابهم عن الطعام ، وكان نزلاء هذا السجن، ومعظمهم من معتقلي السياسة والرأي، قد نفذوا الإضراب عينه في شهر يوليو (تموز)، أي بعد أربعة أشهر من بدء الثورة السورية. وعن سبب هذه الخطوة الاحتجاجية، أكد ياسر النجار، عضو المجلس الوطني والمجلس الأعلى للثورة السورية، أن المعتقلين قاموا بها بعدما زار المراقبون العرب السجن من دون أن يلتقوا بهم، وقابلوا بدلا عنهم سجناء ومحكومين بقضايا أخرى، إضافة إلى أشخاص أدخلوا من الخارج إلى السجن، وكانوا يرفعون الأعلام السورية ويهتفون بحياة بشار الأسد.

### الأمراض المنتشرة

يعاني الكثير من السجناء من أمراض هضمية مختلفة نتيجة لسوء الطعام المقدم لهم داخل السجن، بالرغم من أن المادة /20/ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء سابقة الذكر<sup>6</sup>. إضافة إلى إصابة العديد منهم بأمراض رئوية ومفصلية، كما حصل مع المحامي أنور البني ، والذي حوكم من قبل محكمة الجنايات الأولى بدمشق بالسجن خمس سنوات بتهمة نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

وفقاً لسجين سياسي مفرج عنه حالياً: "نادراً ما تخلو أجنحة السجن من القمل والفسفس وإصابات الجرب، كما يعاني السجناء من برد الشتاء لأن التدفئة معدومة نهائياً، ولا تعمل إلا في جناح الإدارة. ومن حر الصيف الخانق والروائح الكريهة جراء الازدحام، والتهوية تقتصر على شفاطات صغيرة تتركب على نوافذ الغرف الضيقة، أما الطبابة فهي في أسوأ حالاتها، حيث إنه لا يتم إسعاف المريض

<sup>6</sup> تتنص على "توفر الإدارة لكل سجين في الساعات المعتادة وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم" و"توفر لكل سجين إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب كلما احتاج إليه".

إلا بعد جهد طويل وتقتصر الطبابة على إسعافات أولية وحبوب مسكنة لكل الأوجاع وبالرغم من وجود مشفى فهو مخصص للحالات الخاصة ولمن لديهم واسطة للإقامة المريحة فيه".

يضم سجن عدرا مشفىً صغيراً أقرب لأن يكون مركزاً صحياً، كما أن العيادة الصباحية لمعاينة السجناء في السجن والذي يكون لكل جناح دور في الأسبوع مرة، تقدم العلاج بطرق بدائية أيضاً، حيث يصرف لجميع المرضى حبوب مسكنة فقط أو تسجيل وصفة خارجية تقوم صيدلية السجن بإحضارها في اليوم التالي وعلى حساب النزيل بالطبع.

وإذا تمت إحالة أحد النزلاء للمشفى للضرورة القصوى، فإن عملية الإحالة هذه تستغرق وقتاً وزمناً طويلاً، مما قد يترك آثاراً ومضاعفات سلبية على المريض وقد تؤدي إلى تفاقم المرض، وقد يؤدي بحياته بالنسبة لبعض الأمراض الخطيرة والتي تحتاج إلى السرعة الفائقة مثل الجلطة، كما في حالة السجين محمد سعيد العمر الذي أصيب بجلطة دماغية أدت إلى إصابته بشلل نصفي في أعضاء جسمه في الساعة السابعة صباحاً من يوم الجمعة 24 / 4 / 2009 ولم ينقل إلى المشفى إلا في الساعة العاشرة صباحاً.

*Syrian Commission for  
Transitional Justice*

## سجن عدرا المركزي للنساء

إن سجن عدرا المركزي للنساء أصبح أشبه "بفرع أمني" آخر، فيما يتعلق بالممارسات التي تتعرض لها المعتقلات من جهة، ونظراً لسوء الأوضاع الصحية وقلة الغذاء وسواها من جهة أخرى. ويقع هذا السجن في مدينة عدرا التابعة لمحافظة ريف دمشق، وهو إلى جانب سجن الرجال من الناحية الجنوبية الشرقية، وقد شهد هذا السجن أحداثاً متسارعة خلال الفترة الأخيرة كان آخرها تنفيذ الإضراب المفتوح عن الطعام من قبل المعتقلات، للمطالبة بتحسين ظروف الاعتقال والإسراع في العرض على المحاكم. وينقسم سجن عدرا للنساء إلى:

**قسم جنائي:** يختص بالتهمة الجنائية المختلفة.

**قسم سياسي:** ينقسم بدوره إلى جناحين:

**جناح الإيداع:** ويضم كافة المعتقلات اللواتي يتم تحويلهن من الأفرع الأمنية المختلفة، ويبلغ عدد المعتقلات حالياً نحو 140 معتقلة، وهذا العدد قابل للزيادة والنقصان بحسب عدد المعتقلات اللواتي يتم تحويلهنّ يومياً من الأفرع الأمنية، أو اللاتي يتم تحويلهن إلى :

**جناح التوقيف:** ويضمّ حالياً أكثر من 40 معتقلة، وتنقل إليه المعتقلات اللواتي تمّ عرضهنّ على القضاء، والرقم في تزايد مستمر نتيجة للعدد الكبير الذي يتمّ تحويله إلى القضاء من الأفرع والأجهزة الأمنية المختلفة.

على أنّ القسم الجنائي يضمّ أيضاً عدداً من المعتقلات السياسيات- كما أكدّ أحد المحامين حيث أكدّ أنه صادف أكثر من عشرة حالات لمعتقلات تم اعتقالهن من قبل الأفرع الأمنية على خلفية المشاركة بنشاطات الثورة أو على خلفيات سياسية، وتمّ ايداعهنّ في القسم الجنائي، ليتّم لاحقاً تحويلهن للمحاكمات الجنائية وبتهم جنائية بحتة كالدعارة والسرقعة والتعاطي.

لقد تمّ الإجماع من كل المعتقلات السابقات على أنّ سجن عدرا للنساء لا يختلف كثيراً عن أي فرع أمني آخر، بل إنّ العديد من المعتقلات أكدّن أنه تحوّل إلى فرع أمني بحت وخاصة قسم "الإيداع"، بعد أنّ منع العميد - فيصل العقلة - من محافظة دير الزور وهو الضابط المسؤول عن السجن، جميع الميزات التي تتمتع بها السجون المركزية عادة، فقد منع التلفاز والراديو والبراد وشراء الخضار واللحوم بل حتى أنه منع الأعمال اليدوية مثل صناعة "الخرز والصوف" ، ومنع إجراء المكالمات الهاتفية للمعتقلات مع ذويهم بشكل مطلق، كما تمّ منع الأهالي من إحضار الكتب للمعتقلات، أو أي نوع من أنواع الأطعمة، وكانت عمليات التفتيش الاستنزائية تتم بسبب أو بدونه، وبأبشع الأساليب، حيث كان يتم جلب العديد من السجنيات من "قسم الدعارة" ويأمرهن الضابط بتفتيش كافة أغراض المعتقلات الشخصية ، وقد بدأت هذه الإجراءات في شهر آب / أغسطس 2012.

وتخضع النساء المعتقلات في سجن عدرا لعقوبات مختلفة، كأن توضع المعتقلة في المنفردة لفترات طويلة، أو أن يدخل عناصر السجن إلى المهجع وينهالوا بالضرب على النساء بالهراوات ويشدوهن من شعرهم أو يضربوهن على أقدامهم .

## Syrian Commission for Transitional Justice وعلى لسان إحدى المعتقلات سابقاً :

"دخلت عناصر أمنية إلى قسم "المهجع" وانهالت بالضرب على أكثر من 20 معتقلة بالهراوات، وتمّ أخذ إحداهنّ حيث قاموا بنزع حجابها وشدها من شعرها، وأخذها إلى غرفة التعذيب وهناك قاموا بضربها على قدميها "الفلقة" بشكل قاسٍ جداً، وبعد أنّ عادت لم تستطع السير على قدميها بشكل جيد ثلاثة أيام متتالية، حدث ذلك تحديداً في شهر أيار الماضي 2013.

وفي إحدى المرات أيضاً وأثناء عملية التفتيش كانت هنالك معتقلة تقوم بقراءة القرآن الكريم ودخلوا بشكل همجي من أجل تفتيش كافة المعتقلات، وحصلت مشادة كلامية بينهم وبين المعتقلة فقاموا

بالاعتداء عليها بالضرب وداسوا على القرآن بأقدامهم، وكانت هذه الحادثة تحديداً في تموز 2013 وقبل أيام قليلة من شهر رمضان المبارك."

إحدى المعتقلات وصفت ما يحدث في سجن عدرا للنساء "بالموت البطيء" وذلك فيما يتعلق بطريقة التعامل مع المعتقلات المريضات في السجن، حيث أنه لا يوجد في سجن عدرا للنساء أطباء مختصون لعلاج المعتقلات، رغم وجود نساء حوامل وأطفال صغار ونساء مسنات ونساء مريضات بأمراض خبيثة، وتقوم إدارة السجن بتبرير عدم وجود رعاية صحية للمعتقلات بأن الطريق إلى المستشفى خطر جداً بسبب الاشتباكات وأنه يجب رفع برقية لجهة - لم تقم ادارة السجن بتسميتها - والموافقة عليها لنقل المريضة للعلاج، وقد شهد السجن عدة حالات وفاة كان آخرها ما حدث مع إحدى السجنيات حيث كانت مريضة جداً وأصيبت بما يشبه "الجلطة" أو "ضيق التنفس" توفيت على أثرها مباشرة. وماتزال القوات الحكومية تقوم بعمليات اعتقال تعسفي على نطاق واسع. وعادة ما كان يجري أثناء المداهمات اعتقال الذكور الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة. وتجري الاعتقالات بصورة متزايدة على أيدي كيانات ليس لها سلطة إلقاء القبض أو أن سلطتها هذه مشكوك فيها ومزال نصيب سجن عدرا من المعتقلين غير دقيق وما يجري من انتهاكات بحقهم غير واضح تماماً بسبب التشديد الأمني ومنع أي منظمة دولية من دخول السجن.

*Syrian Commission for  
Transitional Justice*

## ثانياً : السجون العسكرية

### سجن صيدنايا المركزي

#### موقع والبناء

يقع سجن صيدنايا العسكري في مدينة صيدنايا، 30 كلم شمال غرب دمشق ، افتتح في أيلول من عام 1987، ومنذ ذلك الوقت يستخدم لسجن المعتقلين السياسيين على اختلاف مشاربهم، فيما عدا قسم منه يستخدم للسجناء العسكريين القضائيين.

ويتكون المبنى من ثلاثة طوابق على شكل ثلاثة أجنحة تلتقي في المركز على شكل نجمة مرسيديس. كل طابق من طوابق سجن صيدنايا الثلاثة مقسم إلى جناحين: يمين ويسار، وفي كل جناح عشرة مهاجع مرقمة من الواحد إلى العشرة، وفي نهاية الجناحين غرفة مفتوحة على الممر يطلق عليها المهجع 11، وتأخذ المهاجع مجتمعة شكل حرف U.

تحيط بالسجن ثلاثة أسوار، وتتولى الحراسة من الخارج كتيبة عسكرية بالترافق مع مدرعات، ومن الداخل سرية من الشرطة العسكرية.

تبلغ مساحة المهجع 6\*8 م، بالإضافة إلى مساحة مخصصة للمطبخ والحمام؛ ويستوعب المهجع نحو عشرين سجيناً، وعلى بعد طابقين تحت الأرض زنازين انفرادية.

## قواعد السجن

لا يخضع هذا السجن لقواعد نظام السجون ولا يتبع وزارة الداخلية كما هو حال السجون المدنية، ولا تتمتع أية جهة رقابية قضائية أو مستقلة بسلطة على الأوضاع فيه. إذ يخضع لقواعد وإجراءات غير منشورة ولا متاحة للاطلاع، وربما تكون غير مدونة أصلاً حتى لدى الجهات التي تديره وتعتبر مسؤولة عنه. فهو جزء من منظومة الاستثناء التي تحكم أوضاع حقوق الإنسان بالمجمل منذ عام 1963، وبشكل خاص منذ أواخر السبعينات من القرن المنصرم.

يخضع سجن صيدنايا لإشراف وزارة الدفاع، ويحتجز فيه المعتقلون الذين انتهى التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية التالية: المخابرات العسكرية، مخابرات القوى الجوية وإدارة أمن الدولة والذين تمت إحالتهم لمحكمة أمن الدولة أو إلى المحاكم الميدانية العسكرية<sup>7</sup>، ويقضي هؤلاء الأحكام الصادرة بحقهم في هذا السجن.

حتى أواسط التسعينيات من القرن المنصرم، كان السجن يضم معتقلين من الشيوعيين (مكتب سياسي، حزب العمل، المنظمة الشيوعية العربية)، البعث الديمقراطي، الإخوان المسلمين، فلسطينيون من تيارات مختلفة، لبنانيون، أكراد، تيارات إسلامية مختلفة (تحريريون، سلفيون..).

Syrian Commission for  
Transitional Justice

## خدمات السجن

بالنسبة للظروف الصحية ومعاملة السجناء، فبناء السجن "جيد نسبياً من حيث التهوية والضوء، كما أنه لا يحمل سمعة سجن تدمر السيئة، فمعاملة السجناء هنا، مقبولة في الحدود الدنيا، إذا ما استثنينا معتقلي التيار الإسلامي، الذين يلقون بعض التمييز السلبي في المعاملة. في عقد التسعينيات كانت نوعية الطعام سيئة جداً، ويعتمد المعتقلون بشكل أساسي على المشتريات وما يجلبه الأهل معهم

وقت الزيارات، مما يشكل عبئاً إضافياً على عائلاتهم لكن وحسب وصف أحد المفرج عنهم منذ فترة قريبة، فإن سوية الطعام قد تحسنت، وتكاد تكون مقبولة، والمشكلة الأكبر تبقى أزمة شح المياه".

## أوضاع السجن والسجناء قبيل الأحداث

يقدر عدد السجناء قبيل الأحداث ما بين 1500-2000 سجيناً، يتوزعون على التيارات التالية:

- المتهمون بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، ومعظم هؤلاء من العائدين من المنفى، غالباً ممن كانوا مقيمين في العراق واضطروا للهروب بعد الاحتلال، وكان يقدر عددهم آنذاك بنحو خمسين معتقلاً
- المتهمون بالانتماء إلى حزب التحرير الإسلامي، ويقدر عددهم آنذاك بنحو أربعين معتقلاً
- المعتقلون الأكراد من حزبي PYD و PKK الكرديين، ويقدر عددهم بخمسين معتقلاً
- المعتقلون على خلفية النشاط الديمقراطي والتعبير عن الرأي وعددهم آنذاك نحو عشرين معتقلاً
- المعتقلون على ذمة التيار السلفي المتشدد ويشكلون بقية المعتقلين في السجن

ووفقاً للجنة السورية لحقوق الإنسان (مقرها لندن)، فإنها قد حصلت على "تقارير موثقة تفيد بتصاعد وتيرة عمليات التعذيب واشتدادها في سجن صيدنايا العسكري وعلى وجه الخصوص في أوساط المعتقلين على خلفية إسلامية.

ويشمل التعذيب الضرب على كل أنحاء الجسم بالكابلات والعصي واستخدام الدواب بالإضافة إلى تعرية المعتقلين بشكل مهين أمام بعضهم، واستخدام السجن الانفرادي كعقوبة مضاعفة وكذلك، "أن المعتقلين على خلفية دينية، يلاقون تمييزاً واضحاً عن بقية المعتقلين إذ يعاملون معاملة مهينة جداً بالإضافة إلى قلة كمية الطعام التي تقدم إليهم ورداءة نوعيته وانعدام الرعاية الصحية.

في ظل استمرار منع الزيارات والتشديد على معتقلي التيار الإسلامي، وقعت أولى بوادر الصدام مع إدارة السجن في آذار من عام 2008. فبتاريخ 2008-3-27 أثناء قيام مدير السجن بجولة تفتيشية

روتينية مع عناصره، تالسن المدير مع بعض سجناء التيار الإسلامي، فحاول عدد منهم مهاجمته مع عناصره، ما أدى إلى فرار هؤلاء إلى الطوابق السفلى وترك باب الجناح مفتوحاً.

قام السجناء في ذلك الجناح بفتح أبواب الأجنحة الباقية فأصبح الطابقان الثاني والثالث مفتوحان على بعضهما وتحت سيطرة السجناء، ثم أقيمت إدارة السجن الباب بين الطابقين الأول والثاني وبقياً خاضعين لإدارة السجن.

في اليوم التالي حضر أحد الضباط من إدارة الشرطة العسكرية من خارج السجن وتحدث مع السجناء واستمع إلى شكواهم ووعد بتحسين الأوضاع وعدم معاقبة أحد على ما حصل شرط أن يعود السجناء إلى مهاجعتهم وتعود الأمور كما كانت. وهذا ما حصل، حيث تحسنت الأوضاع نسبياً خلال الأشهر القليلة اللاحقة.

إلى أن كان تاريخ 5-7-2008 حين داهمت قوات من الشرطة العسكرية السجن فجراً، ودخلت أعداد كبيرة من مجنديها، معظمهم من المجندين الأغرار، إلى مختلف الأجنحة يحملون الهراوات.

وفيما تركت بعض الأجنحة دون تفتيش أخضعت لتفتيش عادي، كانت المشاكل في أجنحة السجناء على خلفية إسلامية -سلفية-، حيث كان عناصر الشرطة العسكرية يفتحون باب المهجع ويقيدون من فيه ويقومون بالتفتيش بطريقة فوضوية عبر بعثرة أغراض السجناء ومصادرتها ليأتي السجناء القضائيون - المتواجدون في القسم القضائي من سجن صيدنايا- ويحملوها.

وعندما وصلت الأنباء إلى المهاجع الأخرى عما يحصل، قام سجناء آخرون بالخروج من غرفهم وبدؤوا يهاجمون عناصر الشرطة العسكرية ويضربونهم، واحتجزوا من تمكنوا من احتجازه بينما هرب الباقون من عناصر الشرطة.

وهكذا امتد العصيان بحيث سيطر السجناء خلال وقت قياسي على السجن بكافة طوابقه، مع احتجاز لبعض عناصر الشرطة العسكرية الذين دخلوا السجن. وفي أثناء ذلك قامت الشرطة العسكرية بإطلاق النار من خارج السجن في محاولة لضبط التمرد، ولكن بغير جدوى.

كما صعد بعض السجناء إلى السطح وقاموا بحرق بطانيات من أجل لفت الأنظار إلى ما يحصل داخل السجن، فيما كانت قنابل الغاز تلقى إلى داخل السجن من الخارج، وهو ما جعل أعداد أكبر من السجناء تحتمي على السطح.

مع نهاية اليوم، كانت إدارة السجن تحاول إجراء مفاوضات مع المتمردين عبر أحد السجناء ، وتم الاتفاق على تسليم الجرحى من الشرطة العسكرية والسجناء إلى إدارة السجن.

استمر المتمرّدون في السيطرة على السجن، حيث قاموا بنقل الموجودات في القبو والمستودعات إلى الطوابق العليا ومنها مؤن وأجهزة هاتف نقال من غرف الأمانات وغير ذلك، وبذلك استطاعوا الاتصال بذويهم وبعض أجهزة الإعلام غير المحلية، خلال الساعات الأولى من الأزمة، قبل أن تقوم السلطات بقطع التغطية عن المنطقة.

وقال أحد السجناء في اتصال مع قناة بي بي سي العربية أن "ما بين 150-200 جندي اقتحموا حوالي الساعة السادسة صباحاً يوم السبت كل زنزانة في السجن وكتبوا السجناء، إذ كان يوجد 12 سجيناً في كل زنزانة جماعية، ثم جردوهم من ملابسهم وأخذوا نقودهم وأهانوا المصحف وداوسوا عليه"

خلال الأيام التالية استمرت المفاوضات بين الإدارة والسجناء حيث تم تسليم جميع المحتجزين لدى المتمردين من الشرطة العسكرية، وبقيت الإدارة تمد السجناء بكميات قليلة من الماء والطعام؛ لكن في الوقت نفسه، تم تطويق السجن بعدد كبير من الآليات والمدرعات وكانت الشرطة العسكرية تطلق النار باتجاه السجن باستمرار. كما تم قطع الطريق المؤدي إلى السجن لمدة ثلاثة أيام قبل أن يعاد فتحه من جديد.

أثناء تلك الفترة الممتدة من تموز إلى كانون الأول استمر العصيان ، وتدهورت أوضاع السجناء بشكل كبير. أحيانا كان يتم رش السجناء بخراطيم المياه من خلال النوافذ، فكان السجناء يحاولون تجميع ما أمكن من تلك المياه للاستفادة منها، وعندما انتبعت الإدارة إلى ذلك، أصبح الرش يتم بمياه كبريتية:

وكانت المؤن تنفذ داخل السجن ولم يكن هناك غاز، فكان السجناء يضطرون لاستخدام البلاستيك وما شابه لإشعال النار للطبخ، مما نتج عنه تردي الوضع الصحي للسجناء بسبب الغازات الناتجة عن الحرق وعدم توفر الأدوية للمرضى.

جرى اقتحام السجن بعد ذلك، حيث أشار شهود عيان في المنطقة إلى حصول إطلاق نار ونشوب حريق في السجن يوم السبت 13 كانون الأول 2008، لتنتهي الأحداث كما بدأت بعدد من المصابين والقتلى.

وخلال الأشهر التالية، كان السجن يخضع لعمليات ترميم واسعة، ثم أعيد السجناء في معظمهم إلى السجن، فيما عدا العشرات الذين يعتقد أنهم إن كانوا أحياء، فلا زالوا في الفروع الأمنية، باعتبارهم شاركوا في الأحداث أو كانوا مسؤولين عنها، بالإضافة إلى السجناء الذين أنهوا فترات حكمهم ولم يفرج عنهم حتى اللحظة.

فيما يتعلق بالعدد الكلي من القتلى بين السجناء، فقد اختلفت الروايات من شهادة إلى أخرى، وتراوحت الأعداد وفقا لأكثر من عشر شهادات ما بين 26 قتيلا إلى 60 قتيلا، إلا أن أغلبية الشهادات قالت بأن العدد أكثر من أربعين قتيلا.

عدة شهادات أجمعت على أن العديد من السجناء قتلوا لاحقا بعد أن تم القبض عليهم في الفروع الأمنية أو المشفى بالنسبة لمن كان مصابا منهم، نتيجة الضرب والتعذيب، فيما اقتضت أعداد القتلى داخل السجن على نحو ثلاثين قتيلا.

جميع الشهادات أجمعت على أن السجناء المنتهدين "نفذوا حكم الإعدام" بستة سجناء بعد أن "أقاموا عليهم الحد" بتهم التجسس لإدارة السجن وغيرها من التهم ذات الصلة بالعقيدة. ولم تتوافر معلومات حول عدد الوفيات ضمن عناصر الشرطة خلال هذه الفترة أو التي تلتها، باستثناء خبر واحد لم يتسن التأكد من صحته تم نشره من قبل إحدى المواقع الالكترونية العربية، يفيد بأن بلدة مارع في مدينة حلب استقبلت مجندا في الشرطة العسكرية يخدم في الخدمة الإلزامية منذ أشهر، قتل أثناء اضطرابات السجن.

بعد مرور عام كامل على وقوع الأحداث، تم فتح الزيارات أخيراً في 21 تموز 2009 لمعظم المعتقلين في سجن صيدنايا، بشكل شهري. ومع ذلك لا يزال العشرات قيد الاختفاء القسري أو قيد الاعتقال رغم انتهاء مدد أحكامهم، أو قيد الطرفين القسريين سويةً.

## السجن في ظل الأحداث الأخيرة

### - أعداد المعتقلين

إن عدد النزلاء في السجن ازداد منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية في منتصف مارس 2011 وبشكل مستمر. ويقدر عدد المعتقلين حالياً بحوالي 14 ألف معتقل، خضع معظمهم لمحاكمة سورية أمام محكمة الميدان العسكرية وتلقوا أحكاماً جائرة تتراوح بين الإعدام والسجن لمدة 15 عاماً.

ويذكر بأن هناك ما يقارب 8 آلاف معتقل بينهم نساء وأحداث، محتجزين في أحد أجزاء مبنى معتقل صيدنايا ويدعى السجن الأحمر، وكان شاهداً فيه على الكثير من الانتهاكات، بينما يضم بناء جديداً، ويعرف بالسجن الأبيض حوالي 6 آلاف سجين بينهم حوالي 4 آلاف ضابط من جميع الرتب.

### - ظروف المعتقلين

يخضع المعتقلين لممارسات لا إنسانية من لحظة دخولهم، من ضرب بالهراوات والقضبان المطاطية المترافقة مع كم هائل من الشتائم والإهانات، وغالباً ما يتم إيداع السجناء الجدد في الزنازين الانفرادية لمدة شهر على الأقل، وذلك (لكسر نفسياتهم) بعد جلدهم بالكبل، وذلك حسب ما أفاد به أحد الضباط المنشقين.

وبعد خروج المعتقلين من الحبس الانفرادي يتم توزيعهم على المهاجع الجماعية في السجن الأحمر، ليبدأ نوع آخر من المعاناة والتعذيب النفسي والجسدي، بخلاف الاكتظاظ وحالات المرض الشديد.

أما ظروف السجن الأبيض فلا تختلف الظروف عنها في الأحمر، وتتشابه إلى حد كبير، وتعتمد إدارة السجن على إجبار الضباط على ارتداء بزاتهم العسكرية بشكل مقلوب، كما تجبرهم على الجلوس بأوضاع مؤلمة ومهينة طوال فترة النهار.

## - التعذيب

إن جميع المعتقلين يخضعون لنفس المستوى من التعذيب والإذلال من قبل السجانين والحرس الذين لا يتجاوز أعمار الكثيرين منهم العشرين عاماً، ومن الأساليب الشائعة للتعذيب في سجن صيدنايا بالإضافة إلى الصفع والركل :

- الجلد بالكرباج .
- الدولاب: وهو الإطار الخارجي للسيارة حيث يتم وضع السجين داخله ليصبح بلا حول ولا قوة وغير قادر على الحركة أثناء الضرب بالعصي والكرباج والكابل.
- العصا البلاستيكية.
- الصعق بالكهرباء.
- الحرمان من النوم أو الطعام والشرب لفترات طويلة .
- بساط الريح: حيث يربط المعتقل ويثبت على لوح خشبي متحرك قابل للطي ليتم تعذيبه دون أي قدرة له على التحرك وهو الأسلوب الأكثر استخداماً في التعذيب.
- الحرق بالسجائر والمواد المذيبة.

## - عمليات الإعدام

منذ بداية عام 2012 ونتيجة لصدور أحكام كثيرة بالإعدام بحق الناشطين من قبل المحاكم العسكرية الاستثنائية، عمدت إدارة السجن لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين في منتصف ليل يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، وكانت تتخلص من الجثث عبر نقلها في ساعات الفجر الأولى إلى مكان مجهول ولا يتم إبلاغ ذوي الضحايا بمصير أبنائهم أو تسليمهم جثثهم.

وبحسب إفادة أحد الضباط المنشقين في التقرير فإن أربعين معتقلاً كان يتم إعدامهم أسبوعياً على دفعتين يومي الاثنين والخميس، وكانت عمليات الإعدام تتم شنقاً حتى الموت بإشراف مدير السجن والنائب العام العسكري ومفتي دمشق في كثير من الأحيان.

## - الرعاية الصحية

المنظومة الصحية داخل السجن منهارة تماما وتنتشر بين المعتقلين الكثير من الأمراض المعدية الخطيرة كالسل والحمى التيفية ، إضافة إلى الأمراض الجلدية والالتهابات الناتجة عن التعذيب كتقرح الجروح والغرغرينا.

وبالنسبة للطعام فهو عبارة عن وجبة واحدة يوميا وتتألف من نصف رغيف يابس (تعلوه طبقة من العفن في أغلب الأحيان) عليه بعض المربي وفي حالات كثيرة كانت تقدم للسجناء وجبة واحدة كل يومين، وغالبا ما تعتمد إدارة السجن إلى قطع المياه عن المهاجع لمدة عشر أيام متواصلة كأسلوب عقابي إضافي يزيد من معاناة المعتقلين اليومية<sup>8</sup>.

ثالثاً: السجون الأمنية

### فرع فلسطين

#### الموقع والبناء

يقع فرع فلسطين أو الفرع /235/ التابع للمخابرات العسكرية، في منطقة القزاز جنوب العاصمة دمشق، على مساحة أرضية واسعة. أسس هذا الفرع في بداية حكم الرئيس السوري الراحل حافظ

<sup>8</sup> مركز دمشق للدراسات: مجزرة سجن صيدنايا، أحداث تموز الدامية (ديسمبر 2009)

اللجنة السورية لحقوق الإنسان: شاهد على مجازر صيدنايا 2008 (4 نيسان 2011)

تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان: 2012/12/24

الأسد في سبعينيات القرن المنصرم، لاحتجاز الجواسيس الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين الذين يتم التحقيق معهم على أساس اتهامهم بالتجسس لصالح إسرائيل.

ومع الوقت، خرج الفرع عن إطار عمله، ليتحول إلى أكثر الفروع الأمنية السورية قسوة على السوريين وغيرهم من العرب والأجانب الذين يتم احتجازهم فيه، وتمارس عليهم صنوف التعذيب على أشكالها خلال الاستجواب، وبعضهم يقرون في أحيان كثيرة بجرائم لم يرتكبوها، في محاولة لتجنب المزيد من التعذيب.

وعلق كاتب وسياسي كردي على التعذيب الذي تعرض له عقب احتجازه ثلاثة أشهر في فرع فلسطين في صيف 2007 قائلاً:

"إنه جهنم، أجزم أن الله لن يعذب الناس في جهنم كما يعذب المحققون الناس في هذا الفرع "

يتألف من سبعة طوابق و أقبية، و كل طابق متخصص للتحقيق بقضايا معينة، ففي الطابق الأول قسم التحقيق بالقضايا السياسية، وفي الطابق الرابع قسم التحقيق بقضايا الاسلاميين، والذي كان يشرف عليه ضابط مجرم يدعى منير وهو نفسه الذي تم أسره من قبل إحدى كتائب الجيش الحر، وهناك قسم لقضايا التزوير، وآخر لقضايا تهريب السلاح، وقسم مهتم بالتحقيق مع أعضاء المنظمات الفلسطينية.

يقسم الفرع الى زنازين ومهاجع، حيث روى لنا أحد المعتقلين المفرج عنهم أن الفرع يحوي 38 زنزانه مساحة كل منها 2\*1.5 م و تسمى الزنزانه بالمنفردة، كما يحوي على 19 مهجع مساحة كل منها 10\*5.5 م ويحوي كل مهجع أكثر من 60 معتقلاً.

كما يوجد بالفرع 6 مراحيض و3 حمامات يسمح بالدخول إليها في ساعات محددة من النهار، ويتولى السجناء مهمة تنظيف المهاجع والمنفردات التي ينزلون فيها.

اتخذت قوات النظام السوري هذا الفرع كغيره من الأفرع الأمنية مركزاً للاحتجاز اللا قانوني للمواطنين السوريين وتقييد حريتهم وتعذيبهم، حيث يشتهر هذا الفرع بطرق التعذيب الأكثر قسوة بين الأفرع الأمنية السورية، و روى المعتقلون المفرج عنهم من هذا الفرع الكثير من أساليب

التعذيب البشعة التي تعرضوا لها ومنها التحرش الجنسي والاغتصاب، والتعذيب بالصعق الكهربائي في مناطق حساسة من الجسم، والمنع من النوم لأكثر من 3 أيام متواصلة .



## فرع مطار المزة العسكري Syrian Commission for Transitional Justice

يعتبر مطار المزة العسكري بمثابة الرئة للنظام في دمشق وريفها الغربي، يضم بداخله فرقاً عسكرية وأمنية ومخابراتية متعددة منها المخابرات الجوية والدفاع الجوي وسرية المهام الخاصة التابعة للمخابرات الجوية. يبعد مطار المزة العسكري عن مركز العاصمة حوالي 5 كم وقد منع حافظ الأسد منذ تأسيس المطار أن يجاوره مبانٍ عالية فأقرب مبنى مرتفع يبعد عن المطار أكثر من 2 كيلومتر.

### الموقع والمهام

ويعد مطار المزة العسكري نقطة أساسية ومنطلقاً لهجوم قوات الأسد على المناطق المحيطة (داريا - معضمية الشام - المزة)، حيث تتمركز فيه حالياً قوات من الفرقة الرابعة وتنصب فيه مدفعايتها وصواريخها التي تقصف مدينة داريا وأحياء دمشق الجنوبية، كما يستخدم هذا المطار كمعتقل ومكان للتحقيق والتعذيب، وفي شهادات من معتقلين أفرج عنهم في وقت سابق جاء أنه في هذا المطار "لا تعرف الإنسانية مدخلاً لأقبيبة المخابرات والأمن في هذا المسلخ، قريباً ستفوح رائحة الدم السوري الشريف من هذا المطار لكثرة سفكه له، الداخل إليه مفقود والخارج مولود". ويحيط بمطار المزة العسكري مدينة داريا ومساكن السومرية ومعضمية الشام وبساتين المزة، وتعود ملكية أرضه لأهالي A5 داريا ومعضمية الشام، وهو مقر للمخابرات الجوية التي تعد من أكثر الأفرع الأمنية بطشاً، كما يحتوي المطار على أحدث الآليات وأجهزة المراقبة، وقد صمم بشكل خاص للطيران المروحي مع وجود حظائر تربض فيها طائرات الميغ والسيخوي لكن كمستودع فقط، وجميع أبنيته الداخلية عبارة عن مخابئ للسلاح ومعدات الطائرات والمروحيات الحربية، ويوجد فيه: رحبة للآليات - رحبة للطيران - مركز تدريب - كتيبة دفاع جوي - بناء معتقلين - بناء تحقيق وإدارة - بناء مبيت للعناصر - أبنية لهندسة الطيران الحربي والمراقبة.

كما أن مطار المزة العسكري مزود برادارات متطورة جداً، ويفصل بينه وبين معضمية الشام الحي الشرقي الذي يسكنه بالكامل سكان من الطائفة العلوية، كما يفصله عن داريا منطقة تدعى الخليج تتبع لداريا، وقد دمرها النظام حديثاً بالكامل ليصنع فاصلاً بينه وبين داريا، كما حفر خندقاً عميقاً وعرض ما لا يقل عن 7 أمتار ليفصل المطار عن المزة وأتلف النظام مسبقاً جميع حقول وبساتين الصبارة في المزة لحماية المطار وخوفاً من تمرركز الجيش الحر فيها، ومقابل المطار من جهة مدخل التدريب توجد مساكن السومرية والتي يقطنها ضباط ومتطوعون وشيخة جميعهم من الطائفة العلوية. وعلى أوتوستراد الأربعين "الموازي لسور المطار عند المدخل الرئيسي" حاجز للمخابرات الجوية يصل طول طابور السيارات عليه لشدة الازدحام إلى 2 كم، وتتوزع الحواجز التابعة له بشكل مدروس جدا في دمشق وريفها. في الوقت الحالي لا يجرؤ النظام إلا على استخدام الطرف الغربي من المطار والمجاور لمساكن السومرية في إقلاع طائراته وهبوطها وذلك خوفاً من الجيش الحر المتمركز في مدينة داريا.

**أهم الضباط الذين يعتمد عليهم الأسد في إدارة مطار المزة العسكري :**

- اللواء جميل حسن "مدير إدارة المخابرات الجوية".

- العميد عبد السلام فجر محمود "رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية (فرع تحقيق المطار)" من قرية الفوعة التابعة لمحافظة إدلب، وكان سابقاً يشغل منصب مدير مكتب اللواء محمد الخولي.

- العميد غسان إبراهيم.

- المقدم حسين العلي.

- حسن بعريني "ضابط مخابرات جوية"

- نديم مبارك "ضابط مخابرات جوية"

- المساعد أول علي حبيب.

- المساعد أول نصر اسبر

بشهادة أحد المعتقلين سابقاً ، إثر تجربته في المعتقل لستة أشهر قضاها بين مطار المزة العسكري ومقر الفرقة الرابعة في جبال المعصمية، يروي أحمد تفاصيل يومية عن حال المعتقلين، وهندسة وبناء مطار المزة العسكري، كما خبره مدة اعتقاله، إذ ذكر أن نسبة كبيرة من معتقلي داريا يتم تحويلهم بداية إلى مطار المزة العسكري، وفيه صالتان كبيرتان تحوي كل منهما 200 معتقل تقريباً، يزورهما كل معتقل -على الغالب-، قبل انتقاله إلى فرع التحقيق ضمن المطار، نسبة كبيرة منهم من شباب داريا والبقية من مناطق ومحافظات أخرى

ويوجد في المطار « فرع قديم »، و « فرع تحقيق جديد » أنشئ بعد انطلاق الثورة 2011، وضمن كل فرع يوجد عدد كبير من الزنزانات، وبداخل كل واحدة منها ما لا يقل عن خمسة عشر معتقلاً، وهي أساساً مجهزة لعشرين معتقلاً.

ويتميز «فرع التحقيق الجديد» باحتوائه عدة طوابق، بالإضافة إلى القبو، وبعض الزنزانات المخصصة للنساء، وأيضاً يوجد مكان اسمه «الدراسات»، ويوجد صالة أخرى اعتاد المعتقلون

تسميتها «الصالة 400»، وهي صالة كبيرة فيها بين 400-450 معتقل، وهي مجهزة لاستيعاب ألف معتقل .

### ومن أهم الميزات الأخرى

- الإضاءة ليلا نهارا، لكن المزعج أكثر شيء هو طريقة النوم بسبب الازدحام، فكنا ننام بطريقة (التسييف) كان ذلك في شهر نيسان حيث بقيت هناك حتى شهر آب في تلك الجماعية وكان الحر شديدا جدا. كانت التهوية ضعيفة ونعاني من العرق والوسخ والأمراض الجلدية مثل الجرب والقمل والالتهابات المتقيحة في الجلد.
- من يصيبه مرض لا يعطونه دواء حتى يستفحل المرض ثم يعطونه حبة مضاد حيوي واحدة وأحيانا يضرّبونه قبل إعطائه الدواء، ومن يقوم بالضرب هو الممرض وأحيانا الطبيب الذي يأتي في فترات متباعدة. كان يأتي كل أسبوع ثم أصبح يأتي كل شهر ثم كل شهرين أو ثلاثة.
- شدة التعذيب تزداد تدريجيا خلال فترة الاعتقال، وأحيانا تزداد بشكل مفاجئ، علمنا من السجناء أن سبب زيادة التعذيب هو أن النظام يتعرض لضربات على الأرض، وقال لنا السجناء أننا نحن المعتقلون السبب في الحرب الدائرة بين الثوار والنظام.
- مواصفات الزنزانة: أبعاد الزنزانة كانت 2.25م \* 135 سم وهي منفردة ولكن يتواجد فيها 5 إلى 6 أشخاص بارتفاع 2.20 سم والسقف هو عبارة عن شبك من الحديد وفوقه سقف من الباطون بمسافة فاصلة حوالي 60سم . كل الزنازين موجودة في القبو ولها سقف مشترك مليء بالجرذان وشبك حديدي مع وجود مروحة للتهوية ومع ذلك كانت التهوية سيئة والإضاءة خفيفة جدا .

### وضع الطعام

ذكر أحد المعتقلين سابقا أن الطعام في فرع الإدارة أسوأ من فرع المعلومات وفرع التحقيق خاصة من حيث الكمية (رغيف واحد صباحا مع ملعقة طعام واحدة مربى أو بيضة، والوجبة الثانية رغيفا خبز والوجبتان غير كافيتين وثلاث كاسات من المياه). وقد سجلت حالة وفاة نتيجة المنع من الطعام والشراب كوسيلة للتعذيب .

وقد كان هناك لوجود نماذج كثيرة من الطعام الفاسد الذي كان يقدم للسجناء وقد كان السجناء علاء زهرة حين تأتية أي حالة تضر أو إسهال بسبب هذا الطعام ، كان يمنع المعتقل من الخروج الى الحمامات ويجبره على أكل برازه، وكان المعتقلون يتبولون في كاسات المياه عند منعهم وكان يجبرهم على شربها بعد ان يقوم بضربهم<sup>9</sup>.



### فرع المداهمة (215)

#### الموقع والبناء

فرع تابع لشعبة المخابرات العسكرية أو الأمن العسكري، وهو يقع جغرافياً مقابل وزارة الكهرباء تماماً في شارع 6 أيار ، بجوار فندق كارلتون الضباط المسؤولون عن المنشأة : العميد شفيق

#### شهادات

وبناءً على شهادة المهندس المعماري الشاب البالغ من العمر 23 عام من سكان مدينة دمشق الذي رفض البوح باسمه :

<sup>9</sup> هيومن رايتس ووتش: اقبية السجون 2012  
مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ال vdc "شهادات المعتقلين" تشرين الأول 2013

"تم اعتقالني من خلال مظاهرة في ساحة الموساة بوسط دمشق بتاريخ 22-9-2012 بعد أن خرج المئات من المتظاهرين يومها، والطريف في الأمر - أنه عندما كانت المظاهرة تنفض أو تكاد - عند قدوم عناصر الأمن السوري، وحين لم يتسنى لهم إلقاء القبض على "العدد المطلوب" كما يبدو، قاموا باعتقال 22 مواطناً، كانوا يحضرون مراسم العزاء في المنطقة لأحد المواطنين الذين مات بمشيئة ربانية.

بعد اعتقالني من قبل عناصر الأمن السوري، تمّ وضعي في سيارة أمنية صغيرة وبدأوا بالبحث في كل الشوارع المحيطة بمكان المظاهرة عن أناس آخرين شاركوا في التظاهرة، وكانوا يطلبون التعرف على الفتيات بالدرجة الأولى، وأثناء تلك العملية كانت عناصر أخرى تتولى مهمة ضربي بأخص البارودة وخاصة على منطقة الظهر.

بعد وصولي إلى الفرع - وكان قريباً جداً لا يبعد إلا بضعة دقائق من مكان التظاهرة - تفاجأت باعتقال 42 شخصاً آخراً من نفس المكان، كان من بينهم 22 شخصاً لا علاقة لهم بالمظاهرة، وإنما صدف وجودهم في إحدى مجالس العزاء القريبة.

في الفرع 215 أدخلونا إلى صالة رياضية كبيرة، في الطابق الأرضي، وانتظرنا هنالك لمدة ثلاث ساعات، ثم تمّ إنزالنا إلى أحد الأقبية التي كان مدخلها موجهاً للصالة الرياضية، بينما هي في القبو، حيث تمّ وضعي في إحدى الزنانات والتي كانت تحمل اسم "خشب 1" وكانت بمساحة صغيرة جداً يتابع ... كنا حوالي 90 معتقلاً في نفس المكان، حيث كانت الحرارة جداً مرتفعة وكانت مصاحبة لربطية شديدة بسبب انعدام شبابيك أو فتحات للتهوية.

كان كل معتقلين ( 2 ) جديدين يتم تخصيص بلاطة واحدة لهما بمساحة 45\*40 سم، أما المعتقل القديم فكان يملك لوحه ثلاثة بلاطات، أما المعتقل الحديث فكان يتناوب مع زميله المعتقل ساعات الراحة التي كانت عبارة عن الجلوس بحالة القرفصاء.

كان المهجع يشهد حالات "فصل" يومياً أي حالات هذيان بمعدل حالة أو حالتين، نتيجة الضغط النفسي الشديد، الحرارة والرطوبة الزائدة، حيث كانت تصدر عن المعتقل أفعال وأقوال غير مفهومة وغريبة.

بعد سبعة أيام متتالية نادى الحراس اسمي وتمّ اقتيادي إلى المبنى المخصص للتحقيق، وكان يقع في الطابق السابع، من مبنى مجاور للمبنى الذي كنا فيه، ثم بدأت عملية التحقيق الشاقة باستعمال "الكرسي الألماني" للتعذيب حيث تمّ وضعي على كرسي يشبه كرسي "طبيب الأسنان" وقاموا بتثبيت قدمي، أما منطقة الظهر فكانت متحركة وكان يتم ثني منطقة الظهر بشكل معاكس للحالة العادية، مما اضطرني إلى الاعتراف بخروجي إلى المظاهرة.... في اليوم الثاني قاموا بتعليقي من يدي "شبح" لمدة ثلاث ساعات متواصلة، وكنت على ارتفاع أكثر من 50سم عن الأرض مما كان يسبب ألماً شديداً في منطقة الكتف، ثم بعد أربعة أيام متتالية من الضرب والتعذيب قمت بالتوقيع "التبصيم" على اثني عشر صفحة فارغة كانت مخصصة لكتابة أقوالي وأخذ إفادتي.

الذي كان يقوم بعملية التعذيب كان أحد العناصر الذين يتكلمون "اللهجة الساحلية" وكان يبلغ طوله حوالي 165سم وعمره في حدود 38 عاماً، ذو شوارب سوداء ولحية خفيفة وشعر قصير، كان وزنه حوالي 80 كغ وله "كرش" بطن كبير نسبياً، وكان يشاركه في عملية التعذيب اثنان من العناصر يتكلمون لهجة أهل محافظة "دير الزور".

بعد انتهاء فترة التحقيق قاموا بإعادتي إلى مهجع مختلف وكان يسمى "حديد 1" حيث بقيت هنالك 25 يوماً متتالياً وكان المهجع بمساحة 3\*5متر مربع وكنا أكثر من 150معتقلاً، في تلك الأيام التي قضيتها هنالك شاهدت أكثر من 20 حالة "فصل" وهذيان، وكان هنالك أكثر من 30معتقلاً كانت التقرحات الجلدية الكبيرة جداً قد نالت ما نالت من أجسادهم وخاصة منطقة الساق "القدمين" كان معظمهم قد ظهر عظم الساق وكان واضحاً جداً، وكان هنالك أيضاً مرض يشبه الطفح الجلدي، والعدوى كانت منتشرة بين النسبة الساحقة من المعتقلين وساعد على ذلك التفشي أنّ جميع المعتقلين كانوا شبه عراة إلا من ملابسهم الداخلية، وكانت لهم لحي طويلة جداً وشعر الرأس كان أيضاً طويلاً جداً، من كانت حالته تسوء جداً نتيجة الهذيان أو التقرح الشديد "على وشك الموت" كان يتمّ وضعه في الممر "الكري دور "

كان هنالك يوماً حوالي عشر معتقلين يتمّ وضعهم في الممر ويتركون للقدر والموت البطيء، ما بين معتقل شارف على الموت نتيجة التعذيب الشديد أو آخر أصابته حالة الهذيان وارتفاع شديد للحرارة أو آخر نتيجة التقرحات التي أكلت من جسمه حتى أصبح "هيكلاً عظيماً"، يتبولون في المكان نفسه ويقضون الحاجة في المكان نفسه عائمين على بحيرة من الدماء و"القيح" وشبه فاقدين للوعي، إلا

عيونهم كانت مفتوحة ينظرون إلى عيون من يستطيع المشي من المعتقلين، لربما يطلبون منهم إيصال هذه المعاناة إلى خارج المعتقل .

بعد 35 يوماً بالضبط وبتاريخ 27-10-2012 تقرر نقلي إلى قسم الشرطة العسكرية في القابون حيث بقيت ثلاثة أيام حتى تاريخ 30-10-2012 مع أكثر 90 معتقلاً تم تحويلنا إلى القصر العدلي ومن ثنّ تم إخلاء سبيلنا . "

**كما أفاد أحد الشهود ....** أمام مكتب المساعد كانت هنالك مساحة صغيرة ينتظر فيها المعتقلون للتوقيع مثلاً أو للحصول على شيء معين، حيث شاهد الرقم 3234 ثلاثة آلاف ومنتان وأربع وثلاثون وهو يوضع على جبين إحدى الجثث وحين سأل عن الأمر تم إخباره بأن هذا الرقم يشمل أيضاً المرضى الذين يتم تحويلهم إلى المستشفيات والذين لم يعد أحد منهم في غالب الحالات . كان يتم أخذ المرضى إلى المشفى 601 في المزة - دمشق، بواسطة سيارة فان خضراء - تشبه إلى حدّ كبيرة سيارات الإسعاف الروسية الصنع التي يستخدمها الجيش النظامي السوري، حيث يتم بعدها دفنهم في منطقة نجها بريف دمشق وتحديداً بالقرب من مقبرة الشهداء الموجودة هناك.

إن السجون المذكورة وردت على سبيل المثال لا الحصر حيث أن هناك تقرير تم إصداره من قبل هيومن رايتس ووتش وأشار إلى العديد من السجون الأخرى ، إن ماتم ذكره من خلال بعض المعتقلين سابقاً لا يرسم إلا صوره صغيرة عن واقع الحال في السجون السورية وإلى يومنا هذا لم يتم توثيق الصورة الكاملة للسجون بسبب المنع الذي يبيده النظام تجاه أي منظمة طالبت الدخول إلى السجون والتحدث إلى المعتقلين ومعرفة أحوالهم، حيث يتم مجابهة هذه الطلبات عادة بالرفض والمنع التام.



*Syrian Commission for* القوانين:  
*Transitional Justice* - نظام السجون في سوريا

- الدستور السوري

- قانون العقوبات

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

- الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب

- تم العودة إلى مدونة قواعد السلوك للموظفين / مكتب حقوق الانسان جامعة مينيسوتا

### التقارير والمراكز

- تقرير عن هيومن رايتس ووتش حول السجون السورية: اقبية التعذيب في عام 2012
- مركز توثيق الانتهاكات في سورية: تقارير حول السجون السورية
- مركز دمشق للدراسات

